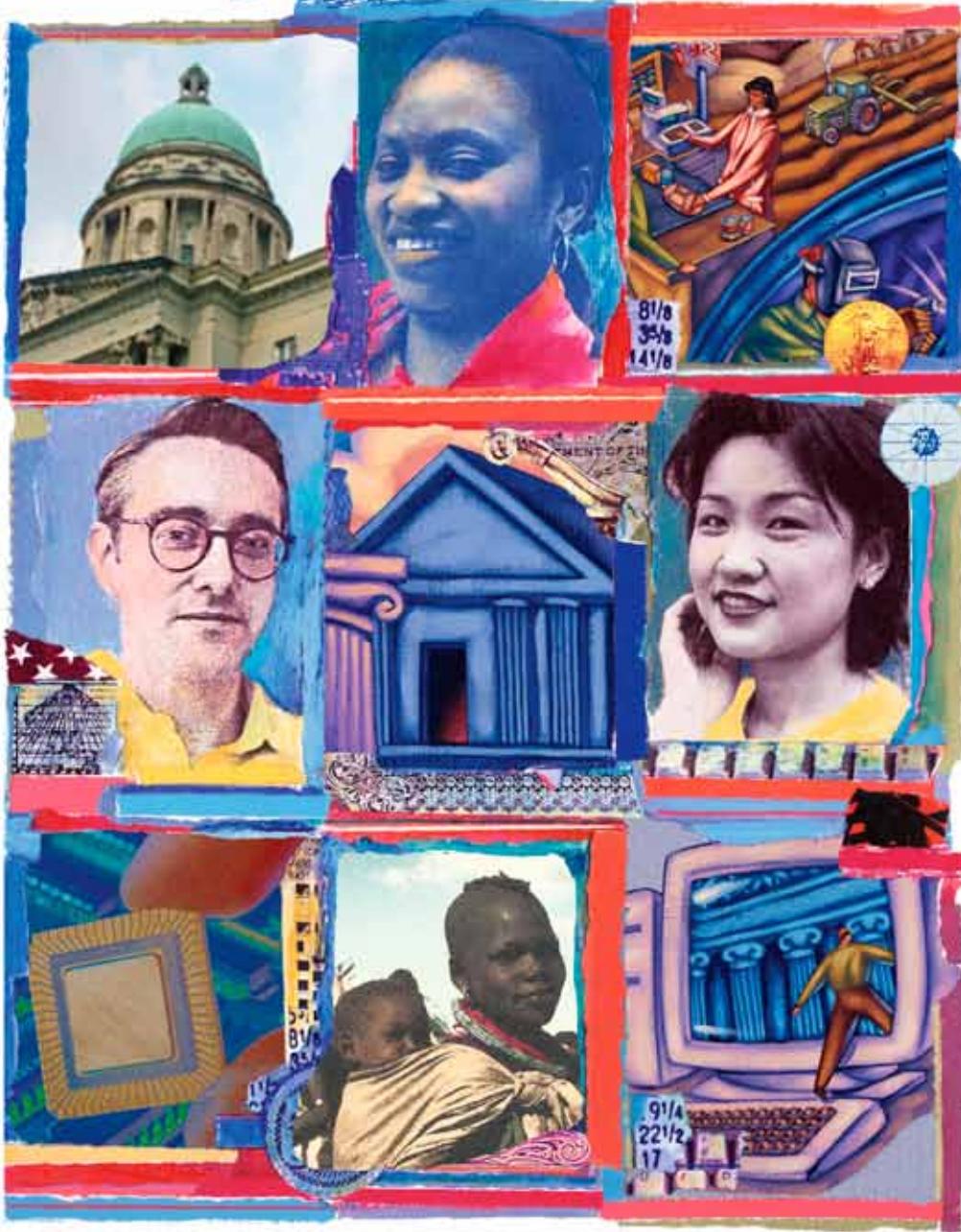




الحكم



والنحو

مكتب برامج الإعلام الخارجي / وزارة الخارجية الأمريكية



وزارة الخارجية الأمريكية/ كانون الأول/ديسمبر 2009
المجلد 14، العدد 12

<http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html>

برامج الإعلام الخارجي:

جيريمي كيرتن
جوناثان مارغوليس

منسق مكتب برامج الإعلام الخارجي:
المحرر التنفيذي:

ريتشارد هاكابي
شارلين بورتر
مارتين مانينغ
جنين بيري
سيلفيا سكوت

رئيس التحرير:
مديرة التحرير:
أخصائي المراجع:
مديرة الانتاج:
تصميم العدد:

روزالى ترغونسكي
آن مونرو جاكوبس
دافيد هاميل

محررة النص:
محررة الصور:
تصميم الغلاف:

يوفر مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية منتجات وخدمات تشرح سياسات الولايات المتحدة والمجتمع الأميركي والقيم الأميركيّة إلى القراء الأجانب. ينشر المكتب إلكترونيّة تبحث في المسائل الرئيسيّة التي تواجه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وتنشر هذه المجلات بيانات السياسة الأميركيّة مع التحليلات والتعليقـات والمعلومات الخلفية في مجالات مـواضيعها وهي: موافقـة اقتصاديـة، وقضاياـ عـالـمـيةـ، وقضاياـ الـديمقـراـطـيـةـ، وأجنـدةـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـأمـيرـكـيـةـ، والـجـمـعـيـهـ الـأمـيرـكـيـهـ وـقيـمهـ.

تنـشـرـ جميعـ الإـصـدـارـاتـ بـالـغـلـاتـ الـإنـكـلـيـزـيـةـ وـالـفـرـنـسـيـةـ وـالـبرـتـغـالـيـةـ وـالـإـسـبـانـيـةـ، وـتـنـشـرـ مـوـاضـيـعـ مـخـتـارـةـ مـنـهـاـ بـالـلغـتـيـنـ الـعـرـبـيـةـ وـالـرـوـسـيـةـ. تـنـشـرـ الإـصـدـارـاتـ بـالـغـلـةـ الـإنـكـلـيـزـيـةـ كـلـ شـهـرـ تقـرـيـباـ، وـعـادـةـ يـتـبعـهـاـ نـشـرـ النـصـوصـ الـمـتـرـجـمـةـ بـعـدـ مـدـةـ تـرـاـوـحـ بـيـنـ أـسـبـوعـيـنـ وـأـرـبـعـةـ أـسـابـيعـ.

إنـ الآراءـ الـوارـدةـ فـيـ المـجـالـاتـ لـاـ تـعـكـسـ بـالـضـرـورةـ آـرـاءـ أوـ سـيـاسـاتـ حـكـمـةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـلـاـ تـحـمـلـ وـزـارـةـ الـخـارـجـيـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ أـيـةـ مـسـؤـلـيـةـ تـجـاهـ مـحتـوىـ الـمـجـالـاتـ أـوـ فـيـمـاـ يـخـصـ الـوـصـولـ الـمـسـتـمـرـ إـلـىـ مـوـاقـعـ الـإـنـتـرـنـتـ الـمـوـصـلـةـ بـهـذـهـ الـمـجـالـاتـ. تـقـعـ هـذـهـ الـمـسـؤـلـيـةـ بـصـورـ حـصـرـيـةـ عـلـىـ النـاـشـرـيـنـ فـيـ هـذـهـ الـمـوـاقـعـ. يـمـكـنـ اـسـتـسـاخـ وـتـرـجـمـةـ الـمـوـادـ الـوـارـدـةـ فـيـ هـذـهـ الـمـجـالـاتـ فـيـ خـارـجـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـيرـكـيـةـ مـاـ لـمـ تـكـنـ الـمـوـادـ تـحـمـلـ قـيـودـاـ صـرـيـحةـ عـلـىـ مـثـلـ هـذـاـ الـاـسـتـعـمـالـ حـمـاـيـةـ لـحـقـوقـ الـمـؤـلـفـ. يـجـبـ عـلـىـ الـمـسـتـعـمـلـيـنـ الـمـحـتـمـلـيـنـ لـلـصـورـ الـفـوـتوـغـرـافـيـةـ الـمـنـسـوـبـةـ إـلـىـ مـصـورـيـنـ مـحـدـدـيـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ إـذـنـ باـسـتـعـمـالـهـاـ مـنـ أـصـاحـابـ الـصـورـ.

تـوـجـدـ الإـصـدـارـاتـ الـجـارـيـةـ وـالـسـابـقـةـ لـهـذـهـ الـمـجـالـاتـ وـجـداـوـلـ بـالـتـوـارـيـخـ الـلـاحـقـةـ لـصـدـورـهـاـ عـلـىـ الصـفـحةـ الـدـولـيـةـ الـخـاصـةـ بـمـكـتبـ برـامـجـ الـإـلـمـاـنـ الـخـارـجـيـ بـلـيـلـ الـأـنـتـرـنـتـ فـيـ المـوـقـعـ <http://www.america.gov/ar/publications/ejournalusa.html>. وـتـوـقـعـ هـذـهـ الـمـلـوـمـاتـ وـفقـ بـرـامـجـ كـمـبـيـوـنـ مـتـعـدـدـ لـتـسـهـيلـ تـصـفـحـهـاـ مـباـشـرـةـ أـوـ نـقـلـ مـحتـوىـهـاـ أـوـ اـسـتـسـاخـهـاـ أـوـ طـبـاعـهـاـ.

Editor, eJournal USA
IIP/PUBJ
SA-5, 1st Floor
U.S. Department of State
2200 C Street, NW
Washington, DC 20522-0501
United States of America
E-mail: eJournalUSA@state.gov

حول هذا العدد



© AP Images/Charles Dharapak

الرئيس أوباما يلقي خطاباً في برلمان غانا في أكرا في شهر تموز/يوليو 2009.

من أجل إطلاق المناقشة، سوف نورد تعريفاً للحكم الجيد على أنه الحكم "النشاركي"، ذو الطبيعة الإجتماعية، الخاضع للمساءلة والمحاسبة، الشفاف، المستجيب، الفعال، الكفوء، المنصف، الشامل، والذي يتبع حكم القانون. وهو يضمن تخفيف الفساد إلى أدنى حد ويأخذ وجهات نظر الأقليات وأصوات الغائب الأشد تعرضاً للأخطار في المجتمع بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات. كما يستحب الحكم الجيد أيضاً إلى الحاجات الحالية والمستقبلية للمجتمع. ظهر هذا التعريف للمرة الأولى في نشرة أصدرتها الأمم المتحدة قبل سنتين وهو يقتبس من ذلك الحين على نطاق واسع.

في ما يلي بعض الأشياء الأخرى التي تعلمناها خلال الأبحاث التي أجريناها لهذا العدد من المجلة: الحكم الرشيد يحمي النظام والسلامة، دون أن يقتد حركة الأفراد خلال سعيهم للحصول على فرصهم والتعبير عن أفكارهم. تترسخ جذور الحكم الرشيد في الإيمان بأن المواطنين الذين ينجزون ويزدهرون سوف يساهمون في نشر ازدهارهم داخل مجتمعاتهم الأهلية من أجل توظيف، وإثراء، وإلهام الآخرين. يعرض الحكم الرشيد نفسه للضوء الساطع ويسمح لنفسه بأن يكون مرئياً دون أي سبب للتخفي أو الخداع. يوفر الحكم الرشيد العدالة بصورة متساوية، دون أي اعتبار لثروة أو منزلة أو ارتباطات الفرد. لا يكون الحكم الرشيد نزوياً أو اعتباطياً، بل ثابتاً، وقابل للتتبؤ به، وبطريق وفق معايير متساوية على المواطنين من جميع الفئات، والألوان، والأديان.

المحررون

في العام 2009، تولت حكومة جديدة مقايد الحكم في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة كانت تواجه مشاكل هائلة، فقد تحدث كبار قادتها بثقة مع نظرائهم في دول أخرى وحددوا مبدأ "الحكم الرشيد" بمثابة القاعدة الأساسية للديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

قال الرئيس أوباما في غانا، "ليس لدى أي شرك أبداً بأن أفريقيا تتطوّر على الوعود بأن تصبح قاعدة أوسع للازدهار من خلال الحكم الأفضل."

لقد اتخذ هذا المبدأ أهمية متعاظمة ضمن سياسة المساعدات الأمريكية للتنمية. فأحدث وكالة أميركية للتنمية، وهي مؤسسة تحدي الألفية (ملياردير شالنج كوربوريشن)، تطالب الدول التي تتلقى المساعدات بتلبية مجموعة من معايير الحكم الرشيد. يشرح كبار المسؤولين التنفيذيين في المنظمة المذكورة، عبر هذه الصفحات، هذه الفلسفة الجديدة وكيف تختلف عن الماضي. كما تزود مقالات أخرى لقطات سريعة عن هذه السياسات خلال تنفيذها.

يعترف قادة دول عديدة بصورة متزايدة بالرابط بين وجود حكومة نزيهة، ومستقرة، ويمكن التكهن بتصرّفاتها وبين الازدهار الاقتصادي. في هذا العدد من المجلة الإلكترونية، إيه جورنال يو أنس آيه، يقدم قادة أفريقيون آراءهم حول الحكم الرشيد في أحد المقالات، ويشرح مسؤول أفريقي آخر كيف تعزز السياسات التجارية الأفضل الفرص الاقتصادية. كما يشرح عالم اقتصادي بارز من بيرو كيف يستطيع الحكم الأفضل إن يمنح الفقراء حقوق الملكية التي تساعدهم في التخلص من براثن الفقر ويجادل بأن بلايين الناس عبر العالم يستطيعون تحقيق ازدهار أكبر من خلال اتباع نفس الأساليب. ويصف أحد الممثلين للشركات الكبرى شروط الحكم التي يجب أن تتوافق إذا كان يُتوقع من الشركات الكبيرة القيام باستثمارات في العالم النامي.



وزارة الخارجية الأمريكية / كانون الأول/ديسمبر 2009 المجلد 14، العدد 12
<http://www.america.gov/publications/ejournalusa.html>

نظام الحكم و النمو

نظام الحكم

أسس النمو المستدام في أميركا اللاتينية
ليليانا روجاس-سواريز، عالمة اقتصاد ومؤلفة كتاب "الام
النحو في أميركا اللاتينية"
المبادئ الأساسية المتعلقة بتخفيف الحاجز التنظيمية،
وضع الحمايات القانونية وإتاحة الوصول إلى الفرص هي
مبادئ عالمية لضرورة تعزيز النمو الاقتصادي، ولكن
الخصائص الإقليمية يجب أن تؤخذ أيضاً في عين الاعتبار
في أية استراتيجية إنسانية.

15

**حقوق الملكية: طريق للخروج من الفقر
والحروب**
هرناندو دي سوتو، عالم اقتصاد من البيرو ومؤلف كتاب
"لغير أرأس المال".
عدم توفر إمكانية الوصول إلى حقوق الملكية يبقى نصف
سكان العالم قابعين في الفقر.

19

**شركات الأعمال تبحث عن أنظمة الحكم
الرشيد في الأسواق النامية**
سكوت أيزنر، المدير التنفيذي لمبادرة الأعمال في أفريقيا
التي تقوم بما غرفة التجارة الأمريكية.
الاستقرار السياسي، البنية التحتية الجديرة بالثقة، والقوى
العاملة المتعلمة هي من بين الخصائص التي تسعى إليها
الشركات عندما تستكشف موقع جديدة.

23

**المساعدات الخارجية الأمريكية تدخل مرحلة
جديدة من الفرص**
مقابلة مع داريوس مانس وكنث هاكيت
مؤسسة تحدي الألفية (MCC) هي برنامج إنمائي حكومي
أمريكي يرمي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي قدمًا في جو
من الحكم الرشيد والاستدامة

4

**أمريكي أثيوبي يتولى دفة القيادة في شركة
تحدي الألفية**
التعيين تم من قبل حكومة الرئيس أوباما يأتي بمدير
تنفيذي جديد إلى المؤسسة.

9

**تطوير وتحديث صناعة صيد الأسماك في
المغرب**
برنامج لشركة تحدي الألفية في المملكة المغربية يعمل
على توسيع وتحديث صناعة الأسماك التقليدية في ذلك
البلد.

10

استعمال الرسائل النصية لتحقيق الأرباح
برنامج لشركة تحدي الألفية في أرمينيا يدخل
التكنولوجيات الرقمية لمساعدة المزارعين على تحقيق
النجاح.

11

الأفارقة يتصدرون المسيرة
قادة من غانا، رواندا، و مفوضية الاتحاد الأفريقي يشرحون
أفكارهم حول الحكم الرشيد في أفريقيا

12

النمو

34

القوة في الأرقام: قوة التجارة الإقليمية
 موويزي كاراكي، مدير العلاقات العامة للسوق المشتركة
 لأفريقيا الشرقية والجنوبية
 تسع عشرة دولة من الدول الأعضاء تسعى جاهدة لتحسين
 الحكم الإقليمي وتعزيز التجارة والازدهار بين بلدان القارة.

مدينة ناغا تعمل من أجل الشفافية والمساءلة

37

مقابلة مع جيسي روبيرو
 رئيس بلدية مخضرم في مدينة متعددة الحجم في
 الفلبين يصف الخطوات المحلية في سبيل الحكم
 الرشيد وتحقيق النتائج.

إنشاء شركات أعمال عالية التأثير

41

الميرا بايراسلي، نائبة الرئيس لشؤون السياسة والتواصل
 لمنظمة إنديفور.
 إنديفور هي منظمة مرکرها في الولايات المتحدة تأسست
 منذ ١٠ سنوات وتعمل على إيجاد أصحاب المبادرات في
 الاقتصادات الناشئة وتزودهم بالنصائح والدعم لإطلاق
 شركات أعمال عالية التأثير وخلق فرص عمل.

27

الإصلاحات تعزز الأعمال في المدن الهندية

ميرتا كاباول وجانا مالينسكا، كاتبتا تقرير "ممارسة
 الأعمال في الهند، ٢٠٠٩".

الحكومات الإقليمية في مختلف أنحاء الهند تعمل على
 تلخيص الحاجز التنظيمية أمام إنشاء وتشغيل شركات
 الأعمال، وفقاً للباحثين في هيئة التمويل الدولية التابعة
 للبنك الدولي.

مصادر إضافية

30

المساعدات الخارجية الأمريكية تدخل مرحلة جديدة من الفرص

مقابلة مع داريوس مانس وKent Hackett

قوانين اللعبة في تسليم المساعدات الخارجية الأمريكية؟ بما تختلف استراتيجيتها للمساعدة عن الاستراتيجيات التي سبقتها؟

داريوس مانس: تستند مبادئ مؤسسة تحدي الألفية في تزويد مساعدات التنمية إلى دروس الخبرة التي اكتسبناها خلال الستين سنة الماضية. ألقى آباءنا المؤسسين نظرة دقيقة على ما كان ينجح وما لا ينجح وركزوا اهتمامهم على ثلاثة مبادئ أساسية.

أحد هذه المبادئ الأهمية المركزية لملكية البلد. يجب على الدول أن تأخذ على عancerها مسؤولية اتباع سياسات سليمة وتحديد أولوياتها للتنمية، وعليها أن تقود عملية تنفيذ البرامج. من المهم للغاية أن يرسو الدعم الذي يقدمه العالم الخارجي في أولويات التنمية للبلاد التي



Courtesy of MCC

تتفقى هذا الدعم. والأمر الثاني هو أهمية التحقق من أن المساعدة المزودة تتركز على تحقيق نتائج ملموسة للغاية. سوف ترى على موقع الإنترنط لمؤسسة تحدي الألفية www.mcc.gov صفحة “نتائج”， تحدد، بالنسبة لكل اتفاقية ندعمها حول العالم، وقد وقعنا حتى الآن اتفاقيات مع 19 دولة - النتائج الملموسة التي تهدف هذه البرامج إلى تحقيقها. من المهم للغاية أن نركز جميعنا اهتمامنا على النتائج، والحصول على قيمة مقابلة استثمارات دافع الضرائب الأميركي.

والمنفذ الأساسي الثالث هو أهمية المحاسبة، التأكد من أن الدول تقود برامج التنمية وتحقق قيمة من الدعم الذي تتفاه. تسير هذه المحاسبة في اتجاهين. الاتجاه الأول هو التأكد من أن الدول تخضع للمساءلة والمحاسبة حول تحقيق النتائج المتفق عليها، ولكن المهم جداً أيضاً المساءلة والمحاسبة داخل البلاد. كل اتفاقية تقوم بتنفيذها والإشراف عليها هيئات محلية، يُطلق عليها في أحياناً كثيرة حساب تحدي الألفية، وهناك عادةً مجموعات من أصحاب المصلحة التي تلعب دوراً رئيسياً في تزويد الإشراف. تزيد مؤسسة تحدي الألفية أن تتحقق من

الملوكية، النتائج والمساءلة تشكّل معايير بارزة في اتفاقيات المساعدة التي وقعتها مؤسسة تحدي الألفية (MCC) مع 19 دولة نامية. دفعت المؤسسة التي أنشأها الكونغرس الأميركي عام 2004 حوالي 7 بلايين دولار لتنفيذ برامج تهدف إلى تخفيف مستويات الفقر. تدفع هذه المساعدات فقط إلى دول تظهر قدرة في ممارسة الحكم العادل ومراقبة الفساد وخلق حرّيات اقتصادية تساهم في جذب القطاع الخاص.

داريوس مانس هو نائب رئيس مؤسسة تحدي الألفية (MCC) لتطبيق الاتفاقيات وكان يشغل منصب نائب المسؤول التنفيذي للمؤسسة تحدي الألفية عندما أجريت هذه المقابلة معه. كنت هاكيت هو عضو في مجلس إدارة مؤسسة تحدي الألفية الذي عينه الكونغرس وهو أيضاً رئيس وكالة الكاثوليكية لخدمات الإغاثة، وهي وكالة إنسانية دولية تابعة للجمعية الكاثوليكية في الولايات المتحدة. تحدث الاثنان مع شارلين بورتر، مدير تحرير المجلة الإلكترونية، إي جورنال يومأس آيه.

سؤال: السيد مانس، كيف غيرت مؤسسة تحدي الألفية



Courtesy of MCC

تقدم شركة كورانجو لزراعة الأنanas في غانا المساعدة التقنية والتدريب المهني لأصحاب المزارع الصغيرة كي يتمكنا من النجاح في تجارتهم الخاصة. والعمل على تنمية التجارة الزراعية والترويج لها هو جزء من اتفاقيات وقعتها مؤسسة تحدي الألفية مع غانا سنة 2007، ومع 19 دولة أخرى، بهدف تخفيض مستويات الفقر.

الدروس. رأيت مؤسسة تحدي الألفية كمؤسسة كانت جاهزة لتطبيق نماذج جديدة، واختبارها وطرحها جانباً في حال لم تنجح والاستمرار في التعلم. وهكذا وبعد انقضاء خمس سنوات في عملنا، تطورنا بطريقة إيجابية للغاية.

سؤال: أحد مبادئ تغيير قواعد اللعبة التي اتبعتها مؤسسة تحدي الألفية كان تطبيق معايير موضوعية لانتقاء الدول التي قد تقيم معها شراكة. سيد مانس، أرجو منك وصف هذه المبادئ.

مانس: برنامجاً يستند إلى افتراض تزويد الدعم إلى دول أظهرت التزاماً بممارسة الحكم العادل، بالاستثمار في طاقات شعوبها، وتأمين مناخ عمل متربخ في الحريات الاقتصادية، ويكون جذاباً للقطاع الخاص. لدينا 17 مؤشراً في هذه الفئات الثلاث العريضة. إحدى العقبات الصعبة أمام التأهل للحصول على مساعدة من مؤسسة تحدي الألفية هي امتلاك سجل مثبت فيما يخص مراقبة الفساد. بالنسبة لنا، هذا الأمر أساسي لأن أحد الدروس الواضحة التي تم تعلمها من تجربة التنمية هو أنه،

وجود مساعدة قوية ضمن المجتمعات بالذات حول تحقيق النتائج التي اتفقنا جميعاً على كونها مهمة.

سؤال: السيد هاكيت، لقد عملت في حل المساعدات الخارجية لعقود طويلة قبل تشكيل مؤسسة تحدي الألفية، بدءاً من متطلع في فيلق السلام لمدة 40 سنة تقريباً. كيف نظرت إلى الفكرة الكاملة لمؤسسة تحدي الألفية (MCC) عندما أعلن عنها للمرة الأولى؟

كنت هاكيت: خلال تطور هذه الفكرة، قلت لأحد الموظفين لدى الذي كان يشارك في بعض المناقشات: «إذا تحولت هذه الفكرة بالفعل إلى ما يبدي أنها تتوجه نحوه، فإنها ستكون المثال الأعلى تقريباً للتنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر. وأريد أن أكون جزءاً منها، إذا استطعت». وهكذا كنت محظوظاً عندما تم اختياري لشغل مقعد في مجلس إدارة المؤسسة في السنة الأولى لعملها عام 2004. وأنا مسرور للغاية من الطريقة التي تطورت بها المؤسسة. لقد تقدّمت مهمّة المؤسسة، وهي تكتسب الدروس وتحسن. وقد لاقت نجاحاً هائلاً.

سؤال: هل اعتبرت اقتراح إنشاء مؤسسة تحدي الألفية تغييراً لقوانين اللعبة في ذلك الوقت؟

هاكيت: بكل ما في الكلمة من معنى. كانت هذه طريقة جديدة في مباشرة التنمية، مبنية على الكثير من الدروس التي جرى اكتسابها خلال الأربعين أو الخمسين سنة الماضية، كما قال داريوس. لم تتمكن الوكلالات الأخرى أن تتعلم هذه

الدول الموقعة على معاهدات مع مؤسسة تحدي الألفية

كرست مؤسسة تحدي الألفية اتفاقيات تخفيض مستوى الفقر مع الدول التالية وبلغ مجموع هذه الاتفاقيات حوالي 7 بلايين دولار

أرمينيا	مالى
بنين	منغوليا
بوركينا فاسو	المغرب
كايب فردي	موزمبيق
السلفادور	ناميبيا
جيورجيا	نيكاراغوا
غانا	السنغال
هندوراس	تنزانيا
ليسوتو	فانواتا
مدغشقر	



Courtesy of MCC

السلفادور لها اتفاقية بقيمة 461 مليون دولار مع مؤسسة تحدي الألفية وقعتها عام 2006 لدعم إنشاء متاجر أفضل للمهن التقليدية في السوق.

وزرائها يستعمل المؤشرات الـ 17 لوضع برنامجهما الإصلاحي لأنها تريد أن تتأكد من أنها ستصبح في يوم من الأيام مؤهلة للحصول على مساعدة. من الواضح أن معايير التأهل التي وضعتها مؤسسة تحدي الألفية أصبحت بمثابة "جزرة" قوية جداً ومكافأة للأداء. فالدول التي ندعيمها تستوفي معاييرنا وتمنحنا التزاماً بالاستمرار في المحافظة على أهليتها. فهي تعتبر المعايير مراسة مهمة لبرامج الإصلاح التي تتبعها.

سؤال: هل توحى بأن معايير مؤسسة تحدي الألفية تبعث بر رسالة تتجاوز الدول التي أبرمت معها اتفاقيات إلى حكومات أخرى في العالم النامي؟

مانس: نعم، هذا هو ما نسميه بتأثير مؤسسة تحدي الألفية ونراه في دولة إثر دولة.

هاكيت: هذا هو أحد أهم العناصر الجديرة باللحظة ، هذه العملية المفتوحة والشفافة للانقاض. سوف ترى حتى معايير الألفية ليقرأها من يرغب. نقابل باستمرار وزراء مالية أو وزراء تخطيط يسألون نظراهم في دول اتفقت معها مؤسسة تحدي الألفية: "كيف تمكنت من الدخول في عملية مؤسسة

إذا لم تؤخذ أجندـة محاربة الفساد بجدية، فإن الاستثمارات أو مساعدات التنمية لا تتحقق الشيء الكثير.

تستعمل مؤسسة تحدي الألفية 17 مؤشراً في سياستها لتحديد درجة تأهل الدول واختيارها. وفي كل سنة، يدرس المجلس أداء الدول طبقاً لهذه المؤشرات. ونقوم بهذا العمل على الشكل التالي: تصنف مؤسسة تحدي الألفية الدول استناداً إلى أدائها طبقاً للمؤشرات الـ 17 بالمقارنة مع دول أخرى من فئة دخلها. من المهم جداً للدول أن تلاحظ أين تقف بالمقارنة مع نظيراتها. كان ذلك حافزاً قوياً جداً دفع الدول إلى الاستمرار في مسارها ومواصلة تنفيذ الإصلاحات. الجميع يتظرون ليراوا، "كيف هو حالنا؟"

حضرت مؤخراً حفل استقبال أقامته الحكومة الأفغانية، وإذا نظرت إلى أدائها بالمقارنة مع المؤشرات الـ 17 هذه، تلاحظ أنها بعيدة جداً عن التأهل لإبرام اتفاقية مساعدة مع مؤسسة تحدي الألفية. لكن المسؤول الحكومي الذي قابلته خلال هذا الحفل لم يكن يعرف فقط بمؤشراتنا بل قال أيضاً "امنحونا بعض الوقت، نريد أن نتأهل لهذه المساعدة. وهذا هو ما نركز على تحقيقه".

في مناسبة استضافته معًا مؤسسة تحدي الألفية ومؤسسة إنتر أكتشنين على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في أيلول/سبتمبر، قالت حكومة سيراليون إن مجلس

الرابعة مع بقاء سنة واحدة لإكمالها. كانت هذه الدولة تسير على طريق الإكمال الناجح للاتفاقية، ولكن حصل انقلاب عسكري في آذار/مارس 2009.

وذلك، قرر مجلس الإدارة عن حق بأنها لم تعد الدولة التي يتوجب أن تكون شركاء معها وأنهى برنامج مدغشقر. رغم الإنماء الأخير، تحقق عمل هائل بموجب الاتفاقية وأجل شعب مدغشقر لتخفيض مستوى الفقر من خلال النمو الاقتصادي. لم تتمكن من تحقيق كل شيء كما قد خططنا لتحقيقه، ولكن أدى إلى إدخال بعض التغييرات الإيجابية التي لا يمكن الرجوع عنها في الطريقة التي تتبعها الحكومة في مجال التنمية الريفية. كانت لدينا بعض المهاجمين المماثلة في أرمينيا إثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر شباط/فبراير عام 2008. نتج عن الانتخابات عواقب عنيفة جداً أدت إلى اتخاذ إجراءات صارمة فعلاً. كان نمط الأعمال التي نفذتها حكومة أرمينيا يتناقض مع الالتزام بالحكم الرشيد الذي وضعته مؤسسة تحدي الألفية. وكانت النتيجة أن قرر مجلس الإدارة تعليق برنامج إنشاء الطرق فيها.

حصلت لنا قصص مماثلة في نيكاراغوا وهندوراس في العام 2009. عندما تلاحظ مؤسسة تحدي الألفية حصول نمط من الأعمال يتناقض مع المبادئ التي وضعتها المؤسسة، يتناقض مع الأداء السليم الذي جعل هذه الدول مؤهلة للحصول على التمويل، عندئذٍ يتخذ مجلس الإدارة الإجراءات المناسبة، حتى ولو كانت الإجراءات تعني إنهاء المساعدات. إنه عمل مختلف تماماً عن النهج التقليدي الذي يتبعه مانحون آخرون.

سؤال: كيف تعتقد أنه يُنظر إلى إجراءات الإنماء والتعليق التي يتخذها المجلس؟ هل ترسل هذه الأفعال رسالة تحذيرية حول عواقب العمل غير الديمقراطي أو غير الأخلاقي الذي تقوم به حكومة ما؟

مانس: أعتقد ذلك. نرى باستمرار في دولة تلو الأخرى أن الناس ينظرون إلى القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ويدركون أنها تعكس قصوراً من جانب حوكمةهم. فالحكومات هي التي تخضع للمساءلة والمحاسبة عن الأفعال التي تقوم بها. إنه ليس عملاً اعتباطياً أو عشوائياً تتخذه الولايات المتحدة لأسباب سياسية، بل إنه يستند إلى انتهاك واضح للمعايير الأساسية للائتمان والثقة الموجودين في جوهر الشراكة التي نقيمها مع كل دولة.

صممت اتفاقيات مؤسسة تحدي الألفية كي يستفيد منها الفقراء في تلك الدول، وتلخفيض مستوى الفقر من خلال النمو الاقتصادي. بالنسبة لمدغشقر، أرمينيا، هندوراس ونيكاراغوا، استفادت مئات الآلاف من الناس من البرامج التي مولتها مؤسسة تحدي الألفية.

سؤال: لتنقل التحدث عن بعض نجاحاتكم. سوف أطلب من كل منكم أن يخبرنا عن قصة مفضلة لديه حول كيف رأى أن اتفاقيات مؤسسة تحدي الألفية مكنت النمو المتبدل بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية.

مانس: واحدة نعتز بها هي قصة جزر الرأس الأخضر،

البرامج عبر العالم

وافقت مؤسسة تحدي الألفية على دفع حوالي 7.4 بلايين دولار لبرامج حول العالم تدعم برامج الدول المتعلقة بـ:

- الزراعة والري
- النقل (الطرق والجسور والموانئ)
- إمداد المياه والمجاري الصحية
- الوصول إلى الخدمات الصحية
- التمويل وتنمية المشاريع
- مبادرات مكافحة الفساد
- حقوق الأراضي والوصول إليها
- الوصول إلى التعليم
- الوصول إلى الكهرباء

تحدي الألفية؟ مَا يَتَوَجِّبُ عَلَيْنَا أَنْ نَفْعُلْ؟“ لقد أوجدت هذه المعايير نموذجاً ممتازاً وناجحاً.

سؤال: تختلف هذه المعايير بصورة ملحوظة عن الطريقة التي كانت متتبعة في اتخاذ قرارات المساعدات خلال الحرب الباردة، مثلًا، أليس كذلك، سيد هاكيت؟

هاكيت: نعم بكل ما في الكلمة من معنى. نحن الآن في وضع مختلف تماماً. والتوقعات هي أن يؤدي توزيع المساعدات إلى تحقيق نتائج لدى الدولة التي تتقى هذه المساعدات. يجب أن تكون النتائج ملموسة، وأن تكون العملية شفافة ومستدامة. لا يتعلق الأمر فقط بأن تتصرف كصديق. إنه تغيير إيجابي وجدير بالملاحظة.

يبدي أصدقاؤنا الأوروبيون أيضاً اهتماماً كبيراً بهذا النموذج. فقد استحوذت الفكرة بمحملها على اهتمام البريطانيين والفرنسيين والألمان. آمل بأن تتوفر فرص أفضل وأقوى للتعاون حول هذا النوع من النموذج.

سؤال: ذكر السيد هاكيت تلك المعايير الممكن أن تؤدي إلى إنهاء الاتفاقية. كيف وضع مجلس إدارة مؤسستكم هذه المعايير قيد التطبيق في عام 2009؟

مانس: جرى اختيار النموذج الذي وضعته مؤسسة تحدي الألفية هذه السنة وقد ثبت عن ديمومته. واضطررت مؤسسة تحدي الألفية (MCC) إلى القيام بإنهاك كامل أو تعليق جزئي لأجزاء من الاتفاقية بسبب نمط أداء في دول لا تستوفي بكل بساطة معاييرنا.

مثلاً في مدغشقر، وبسبب الانقلاب العسكري، اضطر مجلس إدارة مؤسسة تحدي الألفية أن يتخذ قراراً صارماً بإنهاء ذلك البرنامج قبل سنة واحدة من التاريخ المقرر لإكماله. كان هذا القرار صعباً لأن مدغشقر كانت أول دولة توقيع اتفاقية مع مؤسسة تحدي الألفية. وكانت الاتفاقية على وشك إكمال سنتها

خلال اتفاقيتها الأولى وأيضاً تأهلها المستمر: هل تستوفى معايير الحصول على تمويل من مؤسسة تحدي الألفية؟ إذا أرادت الدولة أن تصبح مؤهلاً للدخول في اتفاقية ثانية، يجب أن نحصل على جواب واضح للسؤال: ”ما هي استراتيجية الخروج؟“ لا نريد أن تكون لدينا علاقة مع دولةٍ تدوم 50 سنة. بدلاً من ذلك، كيف نضمن أننا لا ننسى اعتماداً على المساعدات؟ كيف نتأكد من أن تلك الدول تقطم نفسها عن مساعدات التنمية، كيف تصبح قادرة على حشد مواردها بأنفسها وجدب الاستثمارات الخاصة التي تؤمن نمواً مستداماً.

هاكيت: إنه تحد يتوجب على مجلس الإدارة أن يتعامل معه. ولكننا نريد بصورة أساسية أن نرى تحقيق نجاح مستدام في النمو الاقتصادي في تلك الدول لأن هذه هي الطريقة التي تترك فيها تأثيراً على تخفيض مستوى الفقر. مسألة أخرى تتعلق بالأمر هي أن بعض المشاكل التي نواجهها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية تبرر الدخول. يطرح مجلس الإدارة والموظفوون أسلمة مثل: ”هل يجب أن تبدأ مؤسسة تحدي الألفية بالتفكير حول الاستثمارات الإقليمية التي يمكنها أن تغير الديناميكية وفق طرق مختلفة؟ إنها أمور لم نعالجها حتى الآن، ولكننا نأمل بأن نتمكن من النظر إلى بعض الخيارات وأن نصبح جاهزين للتحول ومستعدين للتغيير والتطور مع تغير الأوضاع.

سؤال: عندما تغير الانتخابات الحزب الموجود في السلطة في الولايات المتحدة، من الشائع أن تؤدي أيضاً الفلسفات السياسية المختلفة إلى إدخال تغيير مهم في برامج معينة، وحتى التخلّي عن مبادرات بدأت خلال إدارة سابقة. ولكن في هذه الحالة لم يحصل هذا الأمر بعد انتخابات عام 2009. لماذا؟

مانس: لسببين. المساعدة الفعلة والذكية هي مبدأً أساسي في سياسة التنمية والمشاركة العالمية التي تتبعها حكومة أوباما. تتردد أصداء أهمية خلق الفرص وبناء قدرات الدول في جميع خطابات الرئيس، سواء كان ذلك في براغ أو أكرا أو القاهرة. لقد حققت الحكومة ما قالته حول هذا الموضوع وزوّدت الدعم القوي لمؤسسة تحدي الألفية بطرقين ملحوظين جداً. فقد تضمن طلب الرئيس إلى الكونغرس لتمويل مؤسسة تحدي الألفية زيادة نسبتها 63 بالمئة. وذلك يمثل تغييراً قوياً عن الدعم لأن ما تقوم به مؤسسة تحدي الألفية ينسجم كثيراً مع ما تزيد الإدارة أن تفعله فيما يتعلق بالتنمية الدولية.

وثانياً، لدينا مرشح لتولي منصب المسؤول التنفيذي لمؤسسة تحدي الألفية، هو السيد دانيال دبليو يوهانس وهذا أيضاً يُشكّل تغييراً قوياً للغاية عن دعم الحكومة لما تقوم به مؤسسة تحدي الألفية. يملك السيد يوهانس خلفية تجسد ما تحاول مؤسسة تحدي الألفية أن تفعله. إنه أميركي إثيوبي جاء إلى الولايات المتحدة وهو صغير السن ونجح في حقل الأعمال. يملك سجلاً هائلاً من النجاحات في الإدارة والأعمال الخيرية وله اهتمام شديد بالتنمية. وهو المرشح الذي عينته الحكومة لقيادة مؤسسة تحدي الألفية.

هذا الأمر يظهران بشكل ملموس دعم حكومة أوباما القوي لمؤسسة تحدي الألفية.

وهي من أوائل الدول التي وقعت اتفاقيات معايدة معها. وهي بلد يملك سجلاً هائلاً في مجال الحكم الجيد في أفريقيا. وحتى مع ذلك، استعملت الحكومة الإنقافية لتحسين أدائها في الحكم الرشيد.

زودت مؤسسة تحدي الألفية من خلال الإنقافية المعايدة لدعم التحسين في الإدارة المالية والمشتريات العامة. تم التركيز على تطوير أنظمة أفضل بكثير يمكن استعمالها للإشراف على تنفيذ الاستثمارات المدعومة من الاتفاقيات. كانت تلك الاستثمارات ناجحة لدرجة أنني في الواقع أتمنى لو كان لدينا نظام إدارتها المالية في الولايات المتحدة. يستطيعون الإشارة إلى خريطة ويبينون لك أين يتم تنفيذ مشروع استثماري. يمكنهم الوصول إلى عمق أكبر لإخبارك بدقة عن مدى التقدم في مجال التنفيذ المادي للمشروع مقابل الأهداف. يمكنهم أن يصلوا إلى مستوى فواتير كل عقد يتعلّق بذلك المشروع. لديهم وسائل مراقبة صارمة جداً حول استعمال التمويلات. كان هذا ناجحاً جداً بموجب اتفاقية مؤسسة تحدي الألفية لدرجة دفعت الحكومة إلى استعمال هذا النظام كمنصة لكيفية قيام حكومة الرئيس الأخضر بمحمل الأعمال. استعملت الحكومة أيضاً الإنقافية كفرصة لتسريع إصلاحاتها المتعلقة بمناخ الأعمال. تمَّ تخفيض الوقت والكلفة لبدء الأعمال في تلك الدولة بسبب التزام الحكومة بتحسين أدائها. إنها شراكة نتظرها جداً بها.

هاكيت: سوف أذكر قصة الإنقافية الموقعة مع غانا التي تسير في سنته الثالثة الآن. إنها مصممة لمعالجة المسائل الاقتصادية الحقيقة التي تواجه غالبية أفراد المجتمع الزراعي في ذلك البلد. تعمل الإنقافية في ثلاثة مناطق جغرافية مختلفة. وقد أمضيت في إحدى هذه المناطق خدمتي كمتطوع في فيلق السلام، في أواخر السبعينيات من القرن العشرين. لذلك لدى شعور خاص تجاه هذا البرنامج. عندما رأيت ما تتصوره الحكومة لذلك الجزء من البلاد وللمزارعين هناك، قلت، ”إنه أمر ممتاز! هذا بالضبط ما سوف يغير الديناميكية الاقتصادية لهؤلاء المزارعين في سهول أفارم.“

سوف يضيفون مجموعة من خدمات الدعم في المجتمعات الأهلية التي سترفع الوضع الاقتصادي بطريقة إيجابية من الإنتاج إلى التسويق، إلى الصحة والتعليم، هذا هو المنهج الشامل الذي تخيلوه. وأعتقد أنها سوف تتحقق بعض التغييرات الممتازة في تلك المنطقة بالذات كما في مناطق أخرى من البلاد.

ولكون هذه الخطط تخرج من الاستشارات التي تجري في الدول نفسها، فإن هذا المنهج له علاقة أكبر بالموضوع ويتسم بكثير من الديناميكية. وبصورة عامة أشعر بأننا سوف نحقق نجاحاً أكبر مما حققناه في النماذج السابقة.

سؤال: لقد ذكرت أن بعض هذه الدول تقترب من نهاية اتفاقياتها الخامسة. ماذا سيحدث عند ذلك؟

مانس: سوف يناقش المجلس هذه المسألة بالذات في كانون الأول/ديسمبر، مسألة الإنقافيات الثانية مع دولة معينة. سوف يبرز عاملان يجبأخذهما في الاعتبار: من الطبيعي، أداؤها

والملاحظة الاهتمام الهائل والشغف العميق الذي تكّنه للتنمية. كما ترى أيضاً مؤسسة تحدي الألفية وهي تقوم بدور قوي في اهتمام الإدارة برفع مستوى التنمية كأداة لتقديم المصالح الأميركيّة ولدعم الدول التي تسير على طريق تحقيق أهدافها الإنمائية.

هاكيت: قبل تعيين وزيرة الخارجية (هيلاري) كلينتون [في الحكومة]، دعاها الأعضاء الأربع ل مجلس الإدارة الخاص في مجلس الشيوخ وسألوها إذا كانت تريد أن تكون مناصرة لمؤسسة تحدي الألفية في مجلس الشيوخ. فأجبت: "أعتقد بالفعل أن مؤسسة تحدي الألفية هي المفهوم الصحيح وسوف أدعّمها إلى أقصى حد أستطيعه". ثم بعد شهرين أصبحت وزيرة الخارجية رئيسة مجلس إدارة مؤسسة تحدي الألفية. لذلك أعتقد أننا نملك الدعم حيث تدعو الحاجة، وأشعر بالتشجيع لأن هذه الإدارة ساندت إحدى المبادرات الجديدة العظيمة لحكومتنا.

مانس: بصفتي نائب المسؤول التنفيذي، أجد أنه أمر عظيم أن نرى الانخراط القوي للوزيرة كرئيسة لمجلس الإدارة

أمريكي إثيوبي يتولى دفة القيادة في شركة تحدي الألفية



Courtesy of MCC

دانيل بيليوبهالنس التحق
بمؤسسة تحدي الألفية في كانون
الأول/ديسمبر 2009.

تسليم المصرفي السابق منصب المدير التنفيذي الرئيسي لمؤسسة تحدي الألفية (ملياردير تشايلنج CC) في كانون الأول / ديسمبر 2009 بعد أن عينه الرئيس أوباما في المنصب وصادق مجلس الشيوخ على هذا التعيين.

دانيل بيليوبهالنس هو أمريكي إثيوبي هاجر إلى الولايات المتحدة في عمر المراهقة. وهو مواطن أمريكي من ولاية كولورادو، حيث كان يعمل في القطاع المصرفي قبل أن يصبح مستثمراً خاصاً متخصصاً بالعقارات، والمؤسسات المالية، وقطاع الطاقة المتتجدة.

مثل يوهانس أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ قبل تعيينه في منصبه. وقال لأعضاء اللجنة: "إنني واثق من أن الشركات عبر العالم التي تقيّمها مؤسسة تحدي الألفية (MCC) لمكافحة الفقر سوف تولد نمواً اقتصادياً وفرصاً مستدامة، وهذا الأمر أساسى لتعزيز أمننا الجماعي وإنسانيتنا المشتركة للإقامة عالم أكثر ازدهاراً وسلاماً."

وأضاف يوهانس، "إنه لأمر ينطوي على تحدي كبير أن يتم استبدال الرعاية بالشراكة من أجل توفير مساعدات ذكية ذات أهمية من خلال تشجيع سياسات معينة، والتنمية التي تقودها البلدان، والنتائج المستدامة. تقدم هنا مؤسسة تحدي الألفية بعض أهم الدروس حول من أين نبدأ. وتضع أساساً مبتكرة لمعالجة المشكلة المعقدة للقرن العالمي."

مع أن يوهانس أمضى عقوداً طويلاً في الولايات المتحدة، لكنه لم ينس التحديات التي تواجه وطنه الأصلي إثيوبيا. قال: "ترعرعت مع جيران فقراء كانوا يحتارون حول ما إذا كانوا سيحصلون على طعام في ذلك اليوم، أو إذا كان يمكنهم تحمل كلفة لقاحات التحصين". وقال يوهانس أمام لجنة مجلس الشيوخ، "جئت إلى الولايات المتحدة في السابعة عشرة من عمري، وأنا مصمم على الصمود في وجه جميع التحديات."

تطوير وتحديث صناعة صيد الأسماك في المغرب

أرباح أكبر وإيصال منتوج طازج وأصحي إلى المستهلكين المغاربة على اليابسة. ويتوقع أن يعود مشروع مصانع الأسماك الصغيرة الحجم بالفائدة على حوالي 2500 صياد سمك، ومن أصحاب قوارب الصيد، وتجار بيع الأسماك بالجملة، وبائعي الأسماك المتنقلين، وأعضاء أسرهم. ومن الخطوات الأولى في تحسين سلسلة التسليم في هذه

الصناعة بناءً على موقع لرسو القوارب مجهرة بيني تحتية تجارية مناسبة لغرض نقل الصيد بصورة كفؤة وبما يتواافق مع معايير صحة وبيئية.

وسيعمل تشديد وعصرنة ست أسواق بيع بالجملة، غالبيتها داخل البلاد، على تعزيز تكامل الأسواق ودعم أعداد أكبر من المشترين والبائعين، وفي الوصول إلى أسواق سوق أكثر كفاءة. زيادة على ذلك، يتوقع أن تسمم الاستثمارات في تحسين معايير الصحة والمناولة والحفاظ على الأسماك

في بيئة باردة على المحافظة على قيمة السمك وزيادة مبيعاته.

وماذا المشروع لن يفضي فقط إلى إعطاء دفعة لصناعة الأسماك بل قد يحسن غذاء مواطنينا المغارب أيضا. فمع إنشاء شبكة إيصال أكثر كفاءة ومراعاة للصحة فإن جزءاً من الصيد الذي كان يستخدم في السابق علفاً للحيوانات سينتهي به المطاف على أطباق المستهلكين مما سيوفر مصدراً إضافياً من البروتين للسكان في الداخل. وستنتشر هذه المنافع على نطاق واسع، كما أنه في الطرف الآخر من شبكة الإيصال فإن البائعين المتوجلين وبحوزتهم دراجات ذات تجهيزات خاصة سيتمكنون من زيادة قيمة وحجم أسماكهم التي تباع في أسواق الداخل. وقدر أن مداخيل البائعين ستترتفع بنسبة تزيد على 60% في المئة، وهي زيادة قد تذهب بعيداً في انتشالهم من الفقر.

(وفت المملكة المغربية بمعايير الحكم الرشيد التي وضعتها مؤسسة تحدي الألفية ودخلت في اتفاق مع المؤسسة. وقد طور المغرب مشروعه لتحديث البنية التحتية المساعدة لصناعة صيد الأسماك. وسيعود تحديث حلقة الوصل بين البحر والأسوق بالربح على الصيادين وسيسمم في تسليم منتج طازج للمستهلكين).

إن استغلال الثروة البحرية هو سبيل مشرف وعربي لكسب لقمة العيش في المملكة المغربية. لكن وبالرغم مما يقوم به الصيادون من عمل محفوف



Courtesy of MCC

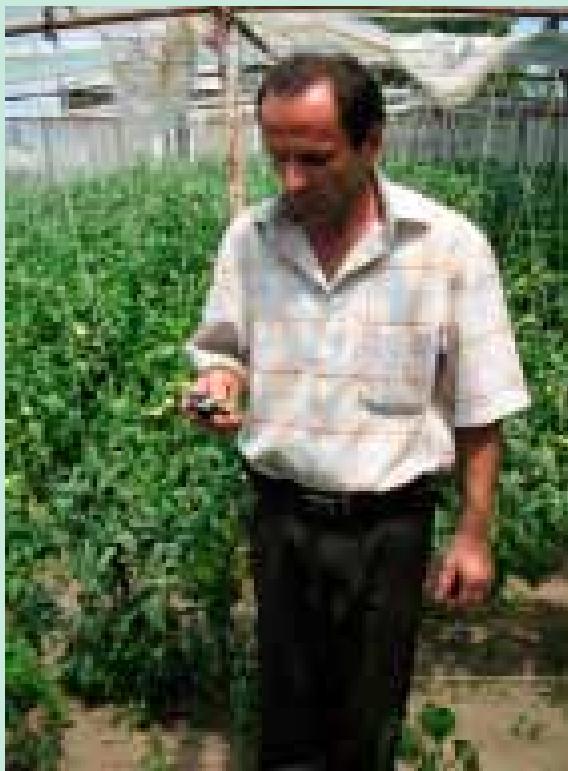


Courtesy of MCC

أعلاه: إمداد السوق بأجهزة التبريد ووسائل النقل لتعزيز صناعة الصيد البحري في المغرب ضمن الخطة المقترحة للحكومة المغربية إلى اليمين: تحسين موقع رسو قوارب الصيد درجة في الخطة لمساعدة الصيادين على توصيل منتجاتهم للمستهلكين بطرق صحية وفعالة

بالمصاعب والأخطار فإن ذلك لم يفلح في انتشار عائلاتهم من الفقر، وبعود ذلك في المقام الأول إلى العديد من العقبات التي تفصل الصيادين عن الأسواق التي تدر عليهم أكبر الأرباح. وهي طريق طويلة بين تلك اللحظة السارة التي تواكب صيد الأسماك ورفعها من الشباك في البحر ولحظة تحضير وطهي السمكة بصورة جذابة. وتقديمها على طاولة رواد المطاعم المعجبين. فوجود مناطق رسو بحرية رديئة، وعدم كفاية مرافق التصنيع، وانعدام أسواق البيع بالجملة، والنقص في وسائل النقل المبردة هي مصاعب تحول دون حصول الصيادين على أفضل مكافأة ممكنة لجهودهم. وتعمل مؤسسة تحدي الألفية مع المملكة المغربية على تحسين وتحديث حلقة الوصل بين ما يقطنه الصيادون والسوق، مما سيتيح لهم جني

استعمال الرسائل النصية لتحقيق الأرباح



Courtesy of MCC

رفيق سامباتيان يستعمل هاتفاً خلويّاً للتحقق من أسعار السوق، وقد تورفت هذه التكنولوجيا من خلال اتفاقية وقعتها مؤسسة تحدي الألفية مع أرمينيا.

تلقي المزارعون حوالي ثلاثة آلاف رسالة نصية (SMS) من النظام الأرمني الزراعي لمعلومات السوق في سنته الأولى. تبادل سامباتيان لوحده حوالي 70 رسالة في محاولاته للحصول على أحدث معلومات السوق. وسوف يزداد استعماله لهذا النظام قريباً عندما ينضج محصول آخر من الخضار التي زرعها في بيت زجاجي. علاوة على النصوص المرسلة عبر الهاتف الخلوي، يدير النظام الأرمني الزراعي لمعلومات السوق موقفاً على الإنترنت يزود معلومات حول معايير الجودة للأغذية، والتطورات في القطاع الزراعي، والتكنولوجيات الجديدة. دفع المزارعون رسمًا طفيفًا مقابل حصولهم على هذه الخدمة لتأمين استدامة عمليات هذا النظام على المدى الطويل.

استخدمت حكومة أرمينيا الدعم الذي تقدمه لها مؤسسة تحدي الألفية (ميلينيوم تشالانج كوربوريشن -MCC-) لتحسين الوضع التنافسي للمزارعين الذين يحاولون بيع محاصيلهم. فقد وفرت الإمكانيّة الأكبر للوصول إلى المعلومات فرصة أفضل للمزارعين الأرمن لتحقيق الأرباح في الأسواق.

إن معرفة كيفية الحصول على أفضل سعر للسلعة التي تبيعها يُشكّل عنصراً رئيسياً للنجاح في الأسواق. وهذا صحيح بغض النظر عما إذا كنت تبيع الفحم أو المعاطف.

أو حتى الخيار. وهذا ما على رفيق سامباتيان أن يبيعه. ولكن مشكلته كانت أنه لا يعرف كيف يقيم السوق محصوله. يزرع سامباتيان الخيار في منطقة جيغاركونيك في أرمينيا. ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يعد يتتسنى سوى للمزارعين الذين لهم أصدقاء وأقارب يعيشون بالقرب من الأسواق الرئيسية للبيع بالجملة الوصول إلى معلومات موثوقة عن الأسعار الراهنّة في الأسواق. وكثيراً ما كان المزارعون يبيعون محاصيلهم بأسعار منخفضة من خلال وسطاء ويخرسون الأرباح بسبب عدم توفر معلومات محدثة لهم.

ثم دخل النظام الأرمني الزراعي لمعلومات السوق (ARMIS) إلى حياة سامباتيان. وهذا النظام يوفر خدمة تقوم بنشر الأسعار اليومية للثمار والخضار السائدة في أسواق المدن الكبيرة، عن طريق استعمال رسائل نصية ترسل عبر شبكة الهاتف الخلوي الواسعة المنتشر في البلاد.

يدفع سامباتيان ومزارعون آخرون رسمًا ضئيلاً للاشتراك في هذه الخدمة التي تسمح لهم بطلب رقم رمزي للاتصال برقم هاتف في سوق محددة، مما يحفر عند ردآ آلياً من قاعدة بيانات مركزية لمعلومات السوق. تساعد هذه المعلومات سامباتيان في أن يكون في وضع أفضل بكثير للمساومة مع باعة الجملة للأغذية وتحسّن موقعه التنافسي في السوق وتزيد من نسبة أرباحه. قال سامباتيان، "يفضل هذا النظام، تمكنت من بيع محصول الخيار بسعر أعلى بكثير. وقبل هذا النظام لم أكن على علم بالأسعار و كنت أخسر دائمًا."

بالطبع، سامباتيان ليس بالتأكيد المزارع الوحيد الذي يستعمل نظام المعلومات هذا الذي مولته مؤسسة تحدي الألفية. فالمنات يستعملونه. وتقول نورا اللانكاي، أخصائية المعلومات في المؤسسة، لقد توسيع "قائمة المحاصيل ويجري حالياً إعداد الخطط لشامل أسواق في مناطق أخرى".

الأفارقة يتصدرون المسيرة

قادة أفريقيون: نظام الحكم الرشيد يشكل مفتاح التنمية الاقتصادية



The International Center for Documentary Arts

رئيس جمهورية رواندا بول كاغامي يظهر على شاشة موضوعة فوق المسرح الذي تنشطه مع قادة أفريقيين آخرين في مؤتمر للأعمال عام 2009.

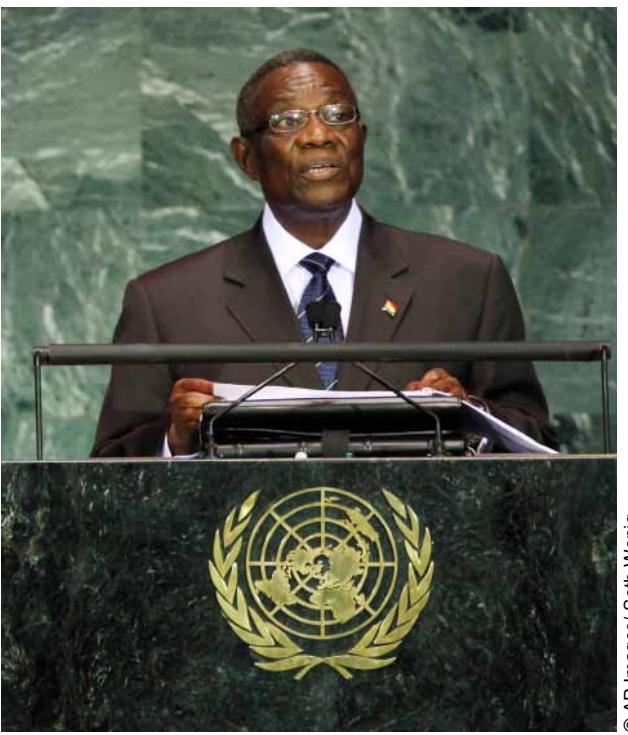
العاملة الازمة، ومن ثم توفير البيئة الازمة لتعزيز الأعمال، إما محلياً أو لجذب استثمارات مباشرة أجنبية. ليس للاستثمار الأجنبي المباشر أي انتماء ثابت أو جنسية محددة. فهو يذهب حيث يلقى ترحيباً أكبر. والآن، بالنسبة لنا في غانا، أدركنا بأننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. فقد انتهت أيام التخوف من الأجانب وأصبح الاعتماد الاقتصادي المتبدال بين الدول الآن أمراً فائضاً... لذلك إذا أردت أن تعرف لماذا يقوم الناس باستثمار أموالهم، فهناك أسباب عديدة: يرغبون بالوصول إلى الأسواق، يرغبون بالاستقرار السياسي، يرغبون بالتأكد من سهولة ممارسة الأعمال، ومن أن الكلفة للقيام بذلك منخفضة. وقد اكتشفنا أن من المهم لنا إقامة تكامل إقليمي. ففي الوحدة تكمن القوة.

نحن مجموعة دول فقيرة جداً، ولكننا أغنياء من حيث الموارد الطبيعية، ولذلك ستكون لدينا مصالح مشتركة جداً إذا جمعنا مواردنا سوية. فعلى سبيل المثال، إذا عززنا التعاون بيننا، يمكننا أن نحصل على خدمات مشتركة، بنية تحتية مشتركة، برامج طاقة مشتركة. إننا نعتقد، لهذا السبب في غرب

خلال منتدى عقد في واشنطن في أيلول/سبتمبر 2009، تشارك عدة قادة أفريقيين المسرح حيث عبروا عن وجهات نظرهم حول الصلة بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية. بعثت أصواتهم الموحدة ببيان قوي مفاده أنه لم يعد من المسموح به في القرن الحادي والعشرين الاستثمار في القبول الضمني بالفساد وبالخدمة الحكومية لأفراد النخبة فقط. تحدث المسؤولون في قاعة مزدحمة بالحضور، خلال مؤتمر حول ممارسة الأعمال في أفريقيا رعاه مجلس الشركات حول أفريقيا.

رئيس غانا جون أتا ميلز

قبل كل شيء، يجب أن يسأل كل زعيم سياسي نفسه، ولا سيما في أفريقيا، «لماذا أنا موجود في السلطة؟» والجواب بالنسبة لي بسيط جداً. فالمبرر الوحيد لأن أكون في السلطة هو المساعدة في تحسين المستويات المعيشية لشعوبنا. ولا يهم أي شيء آخر. والسؤال الثاني هو، «كيف أستطيع القيام بذلك؟» من خلال التأكد من أنك تملك الموارد الضرورية والقوى



© AP Images/ SetiWenig

الرئيس الغاني جون أتا ميلز، يلقي كلمة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك سنة 2009.

التحدث عن زيادة أحجام التجارة في غياب الطرق، وخطوط السكك الحديدية، ومع وجود مشاكل تتعلق بالنقل الجوي. البنية التحتية من هذا النوع ضرورية. في نفس الوقت لا يمكن أن تتحدث عن زيادة الاستثمارات ما لم تستطع أن تبين بأنك قادر على توفير الطاقة الكهربائية للصناعة. ولا تستطيع إن تتحدث عن الاتصالات وكل ما يتراافق معها ما لم تكن قادراً على توفير الإنترنэт وتمكين الوصول إليها على المستوى القومي والإقليمي، أو من خلال الربط بأنظمة دولية.

التركيز على البنية التحتية والإيمان بأننا نستطيع فعلاً أن نقوم بذلك هو الأمر الذي نبني على أساسه. نقطة التركيز الرئيسية الأخرى هي كيف نرفع شعبنا ونجعله يشارك في نطاق الأعمال على مختلف المستويات. هذه هي أفضل طريقة لمحاربة الفقر، من خلال الأعمال. هذه هي نقطة تركيزنا الرئيسية في السنوات القليلة القادمة.

جان بينغ، من مفوضية الاتحاد الأفريقي

(يداً) السيد بينغ ملاحظاته بالإشارة إلى عدد سكان أفريقيا الذي يتجاوز بليون نسمة. واستناداً إلى المكتب المرجعي للسكان من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان أفريقيا بحلول العام 2050).

كيف يمكنك أن تفك أن مثل هذه القارة تمثل مشكلة؟ إنها فرصـةـ تبلغ المساحة الإجمالية لـلقارـةـ 30.3 مليون كيلو متر مربع (حوالي 11.7 مليون ميلاً مـرـبعـاـ)... والقارـةـ هي ربما أهـمـ خزان للمـوـادـ الأولـيـةـ. وهـكـذاـ، يمكنـكـ أنـ تـرىـ انـ المشـكـلةـ هيـ انـ

أـفـرـيقـيـاـ، بـأنـ حاجـتـناـ لـلـتكـامـلـ وـالـانـدـماـجـ هـيـ الانـ أـكـثـرـ أـهـمـيـةـ منـ أيـ وقتـ مضـىـ...ـ

الشيء المهم هو أن ندرك جميعـاـ، وـعلـىـ وجهـ الخـصـوصـ فيـ غـربـ أـفـرـيقـيـاـ، بـأنـ النـاسـ الـذـيـنـ صـوـتـواـ لـنـاـ وـجاـؤـواـ بـنـاـ إـلـىـ السـلـطـةـ لـإـدـيـنـونـ لـنـاـ بـأـيـ شـيـءـ. إـنـهـ يـرـيدـونـ مـنـ قـاطـنـاـ نـسـاعـدـهـ فـيـ تـحـسـينـ مـسـتـوىـ مـعـيشـتـهـمـ، وـمـنـ المـهمـ أـنـ لـأـيـ غـيـبـ ذـكـرـ عـنـ بـالـاـبـاـ. أـحـيـاـنـاـ تـسـاعـدـ حـالـاتـ مـعـيـنـةـ مـوـاـفـقـةـ نـتـخـذـهـاـ، نـحـنـ الـقـادـةـ السـيـاسـيـوـنـ، فـيـ جـعـلـ شـعـبـنـاـ يـقـدـقـتـهـ بـنـاـ. فـاـذـيـ تـمـلـكـ شـعـوبـنـاـ؟ فـقـطـ الـأـمـلـ فـيـ مـسـتـقـلـ أـفـضـلـ، وـلـاـ يـمـكـنـاـ أـنـ نـخـيـبـ أـمـلـهـمـ.

رئيس رواندا بول كاغامي

في رواندا اليوم نحاول أن نقوم بأفضل ما يمكننا القيام به، في أن تكون أفضل ما يمكننا أن نكونه بـأـنـفـسـنـاـ. نـعـملـ عـلـىـ إـيجـادـ الـبـيـئةـ الـلاـزـمـةـ لـلـأـعـالـمـ وـلـكـنـاـ نـعـملـ أـيـضاـ لـلـمـوـاـطـنـيـنـ الـذـيـنـ يـشـارـكـونـ.

أعتقد أن ما عملناه لنقل رواندا إلى فترة ازدهار أكبر بعد تاريخنا المأساوي من الإبادة الجماعية هو ما يمكن أيضاً أن يفعله الناس الآخرون. إن تأمين الاستقرار في بلادنا ليس عملاً سحيرياً. إنه التأكيد من وجود السلام والأمن، وبناء مؤسسات الحكم التي سوف تمنح الناس الأشياء الجيدة المطلوبة ومن ثم التفاعل مع بقية العالم...

بالنسبة لنا، لكي نتمكن من أن نسهل للناس مزاولة الأعمال في رواندا، علينا أن نفهم كيف كان عليه الوضع في رواندا، في المنطقة، وبصورة عامة، في قارتنا. علينا أن نحدد ... ما هي الصعوبات أو التقييدات التي يواجهها الناس لممارسة الأعمال سواءً أكان ذلك في رواندا أو في منطقتنا. وبعد أن حددنا هذه العوائق، باشرنا العمل على إزالتها ... أكان ذلك من خلال إنشاء مؤسسات تعامل مع مسائل الاستثمار والتجارة، او من خلال التأكيد من أن البيئة الموجدة تساعد على تحقيق ذلك، أو من خلال إصدار قوانين وتشريعات تسهل تأسيس شركات الأعمال الجديدة بفعالية وكفاءة أكبر. والأهم من كل ذلك، وبعد أن حددنا جميع هذه الأمور، أصبح علينا أن نتأكد من أن هذه السياسات تعمل بالفعل. فإذا لم نتتابع تنفيذ هذه السياسات ونتأكد من أنها تخدم الناس المفروض منها أن تخدمهم، فالامور عندها سوف تسير بشكل خاطئ.

إن ما نريد أن نحققه بعد ذلك هو التأسيس على ما وضناه في مكانه اليوم، وعلى الإيمان الذاتي بأننا نستطيع فعلاً تنفيذ هذه الأمور. إني لا أتحدث عن رواندا فقط، بل عن أفريقيا بكاملها، مما يجب أن تفعله أفريقيا لنفسها. سوف يتطلب ذلك جعل أفريقيـاـ، والأـفـرـيقـيـنـ أـنـفـسـنـاـ، يتـولـونـ الـقـيـادـةـ فيـ تحـوـيلـ مجـتمـعـاتـنـاـ وـتنـمـيـةـ اـقـتصـادـاتـنـاـ. عـلـىـنـاـ أـنـ نـمـسـكـ زـمـامـ الـقـيـادـةـ بـأـنـفـسـنـاـ حتىـ ولوـ كـنـاـ شـرـكـاءـ مـعـ شـعـوبـ آخـرـ مـخـلـفـةـ.

البنية التحتية مهمة جداً في تسهيل الأعمال. لا يمكنك

وكانت المنافسة متاحة، فإن الاندماج يُشكل أحد أفضل الأدوات إذا أردنا المنافسة مع بقية العالم. تلك البلاد، الولايات المتحدة، التي تملك أكبر اقتصاد في العالم، والتي تُشكّل إحدى أكبر البلدان في العالم، افتتحت بضرورة الاتحاد مع كندا والمكسيك بحيث أوجدت اتفاقية النافتا، اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، من أجل زيادة حجم هذه السوق. وهكذا بالنسبة لنا من الواجب علينا اليوم زيادة أحجام أسواقنا.

هناك ضرورة لدينا للعمل سوية. إنها مسألة حرجة بالنسبة لنا إذا أردنا البقاء.



© AP Images/Thierry Charlier

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، في أحد المؤتمرات الصحفية سنة 2008.

الآراء الواردة في هذا المقال

لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأمريكية.

نفس هذه القارة مقسمة اليوم بين 165 خط حدود في 53 بلداً... وهكذا نستطيع أن نرى حاجتنا إلى توحيد الجهود... هناك ضرورة إلى تأمين الانتقال الحرّ للبشر، والمنتجات وغير ذلك. يمكن أن تتصور بأننا نعيش في عالم يتميّز من جهة بالعولمة ومن جهة أخرى بالتكامل الإقليمي. [البلدان الأوروبيّة] كانت تتحارب طوال قرون كما حصلت الحربان العالميّتان هناك. من كان يتصرّف أن هذه القارة يمكن توحيدها في الاتحاد الأوروبي؟ لكن هذه الوحدة ضرورية لهم إذا كانوا يرغبون في البقاء. حجم قارة أوروبا يماثل تقريباً حجم الولايات المتحدة. فإذا قارنت هذه الأحجام مع أحجام قارة أفريقيا فإن عدد سكان بلدان المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب أفريقيا (ECOWAS) اليوم يبلغ 390 مليون نسمة ... وهكذا في حال حصول اندماج هنا

أسس النمو المستدام في أميركا اللاتينية

ليليانا رو جاس-سواريزي

• في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أدى عجز دول عديدة عن خدمة ديونها الخارجي إلى انقطاع تدفق الرساميل الأجنبية وهبوط معدلات النمو خلال ما تبقى من سنوات ذلك العقد.

• في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، حققت الإصلاحات الاقتصادية المستندة إلى الأسواق ومفاوضات إعادة جدولة الديون مع الدائنين الخارجيين انتعاشًا اقتصاديًّا إلى أن تعرضت دول عديدة إلى أزمات مصرفية حادة أوقفت مسيرة النمو ابتداءً من المكسيك في عام 1995.



ناطحات السحاب في المنطقة الاقتصادية لمدينة بناما. باتاما التي كانت تعتبر في وقت ما الملاذ الآمن للمجرمين أو مهربى المخدرات من يحاولون غسل الأموال، تعمل اليوم جادة لتنظيف سجلها المصرفي والقضاء على الفساد.

• نمت دول أميركا اللاتينية بدرجات ذات شأن من عام 2003 حتى عام

2007 نتيجة الجهد الإصلاحي الإضافي، تحسين الأنظمة المالية واستقرار الاقتصاد الكلي، لكن الأزمة المالية العالمية الأخيرة قضت على النمو الاقتصادي الذي تحقق في السنوات السابقة من العقد. تظهر بعض الدول حالياً إشارات تدل على الانتعاش الاقتصادي، ولكن دولاً أخرى كالمكسيك ودول أمريكا الوسطى لا زالت تواجه صعوبات جسيمة.

وهكذا، ورغم تطبيق إصلاحات مؤثرة خلال السنوات العشرين الماضية، لم تتمكن معظم الدول في أميركا اللاتينية من توليد نسبة أعلى من النمو المستدام. وبدلاً من ذلك، أدى استمرار ارتفاع مستوى الفقر ومؤشرات عدم المساواة في المداخيل إلى ظهور موجة من التذمر تجاه الإصلاحات المستندة إلى الأسواق لدى فئات كبيرة من السكان.

فهم مشاكل تحقيق النمو المستدام

تدفع هذه التطورات إلى طرح سؤال يتطلع إلى أبعد من الأزمة الحالية بكثير: كيف يستطيع الحكم الأفضل أن يُساعد

لم تتمكن دول أميركا اللاتينية من مواصلة تقديمها الاقتصادي خلال العقود المنصرمة رغم طفرات التقدم القصيرة التي شهدتها. بإمكان الحكم الأفضل والمؤسسات الرسمية الأقوى المساعدة في تحسين النمو الاقتصادي وفقاً لأحد المحللين البارزين.

ليليانا رو جاس-سواريزي باحثة رفيعة المستوى في مركز التنمية العالمي ومركزه في واشنطن العاصمة ومؤلفة كتاب "آلام النمو في أميركا اللاتينية" (Growing Pains in Latin America). تحمل شهادة دكتوراه في علم الاقتصاد وقد شغلت وظائف سابقة في دوتشه بنك، وصندوق التنمية للدول الأمريكية وصندوق النقد الدولي.

خلال العقود الثلاثة الماضية، أجرى قادة من أميركا اللاتينية عدداً من الإصلاحات المصممة لتعزيز واستدامة النمو الاقتصادي. لكن تلك الفترة شهدت بدلاً من ذلك سلسلة من الأزمات الاقتصادية.

السبعينيات من القرن العشرين، يعود سببها بصورة رئيسية إلى زوال أنظمة الحكم العسكري. وبالطبع، أن تكون هذه المنطقة هي الأكثر ديمقراطية في العالم النامي لا يعني أن جميع الدول تتشاطر نفس درجة الديمقراطية وفي الواقع، تظهر بعض المؤشرات معدلات منخفضة جداً للديمقراطية في بوليفيا، الإكوادور، نيكاراغوا، فنزويلا، ومؤخراً، البندوراس. مع ذلك يلعب المعدل المرتفع نسبياً للديمقراطية في أميركا اللاتينية دوراً مهماً في تحقيق النمو المستدام. يجب أن تتشاطر نسبة مهمة من الناخبين فوائد الإصلاحات إن كان من المطلوب تأمين استدامتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن آلية ردة فعل سلبية ضد الإصلاحات المستندة إلى الأسواق يمكن التعبير عنها من خلال العمليات الديمقراطية والقضاء على فرص إجراء إصلاحات إضافية.

الارتياح من الإصلاحات هو نتيجة للنسبة المرتفعة لعدم المساواة الاقتصادية في المنطقة. تستمر أميركا اللاتينية في أن تشهد أعلى نسبة من عدم المساواة في توزيع المداخيل منذ السبعينيات من القرن العشرين، وقد تجاوزت هذه النسبة النسب السائنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2005، (انظر إحصائيات الأمم المتحدة: http://www.wider.unu.edu/research/Database/en_GB/wiid/). توحى الأدلة بأن عدم المساواة بين المداخيل التي تتعدى مستوى معين يمكن أن تخفض النمو بوجه عام وتختنق عملية الإصلاح في أميركا اللاتينية بصورة خاصة. في منطقة تتميز بمستويات عالية من الديمocrطية وعدم المساواة، يمكن بسهولة خلخلة الدعم الضعيف الذي تلقاه الإصلاحات المستندة إلى الأسواق بفعل صدمة حجمها حتى أقل من الانكماش الاقتصادي الحالي.

أسس النمو في أميركا اللاتينية

هذه الخصائص الثلاث للمنطقة تحدد الأسس التي تحتاج إليها الإصلاحات من أجل تعزيز النمو المستدام. ولأن أميركا اللاتينية اختارت المحافظة على نموذج نمو موجه نحو الأسواق، فإن الأسس الرئيسية الممكن البناء عليها هي التي تخلق الحوافز لعمل تلك الأسواق.

تأمين حقوق الملكية: يعني ذلك حماية الملكية الخاصة، ولكن يعني أيضاً ضمانات بأن العمال والمبادرين بالأعمال تسمح لهم بالاستفادة من استثماراتهم سواء كانت هذه الاستثمارات على شكل رساميل بشرية، استثمارات في المصانع والمعدات أو في الأبحاث الهادفة إلى ابتكار

دول أميركا اللاتينية في تسريع نموها الاقتصادي وتأمين استدامته؟ يمكن الجواب في تحديد الأسس الرئيسية للنمو في المنطقة. يجب على صناع السياسة أن يحددو العوامل الممكن أن تشجع تراكم الرأس المال المادي والبشري، كما إدخال تحسينات في التكنولوجيا المطلوبة لتحفيز النمو الاقتصادي. يجب أن يتم الاعتراف بصورة صحيحة بأسس النمو إذا أراد صناع السياسة تصميم وتطبيق إصلاحات مناسبة لتحقيق النمو المستدام. تعتمد هذه الأسس على المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بأميركا اللاتينية.

تملك أميركا اللاتينية مزايا خاصة يمكنها أن توجه عملية تحديد أسس النمو في المنطقة. لا شك أن هناك اختلافات كبيرة بين الدول، غير أن الخصائص المهمة للمنطقة كلّ تجعل من أميركا اللاتينية فريدة من نوعها وتمثل بثلاث مزايا عريضة.

المزاية الأولى هي ذات طبيعة اقتصادية: أميركا اللاتينية هي المنطقة الأكثر افتاحاً مالياً بين مناطق العالم النامية. والمزاية الثانية هي سياسية: أميركا اللاتينية هي المنطقة الأكثر ديمقراطية بين دول العالم النامي. والمزاية الثالثة تشمل الحقائق الاقتصادية والاجتماعي سوية: أميركا اللاتينية هي أيضاً المنطقة التي توجد فيها أعلى مستويات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

وتعني عبارة منفتحة مالياً أن بضعة قيود فقط (ليست موجودة في بعض الدول) تحد من تدفقات الرساميل الدولية. وفيما عدا استثناءات قليلة (وبصورة ملحوظة الأرجنتين والإكوادور وفنزويلا)، خفت دول أميركا اللاتينية كثيراً وسائل مراقبة الرساميل خلال العقود الماضيين، ابتداءً بما سمي خطة برادي التي سمح بحل

أزمة الديون التي أنزلت الكوارث على المنطقة. سهل الانفتاح المالي إمكانية الوصول المتزايدة للمنطقة إلى الأسواق الدولية. ومع وجود نسبة منخفضة جداً للإدخار المحلي، سعي صناع السياسة في أميركا اللاتينية إلى دعم جهودهم التنموية باتفاقات رأسمالية، وخاصة على شكل استثمارات مباشرة أجنبية. لكن الانفتاح المالي الأكبر على اتباع سياسة تمكّن قوى السوق من تقييم أداء الاقتصاد من خلال سلوك الأسواق الرأسمالية الدولية. وهكذا، فإن ازدياد الاندماج في أسواق الرساميل الدولية أدى إلى رفع كل من القدرة المالية ودرجة التعرض للأخطار عندما يغرس المستثمرون الأجانب رأيهم بالجدران الانتقامية لدوله ما.

على الجانب السياسي، ووفقاً لعدة مقاييس، تعتبر أميركا اللاتينية أكثر منطقة ديمقراطية في العالم النامي. فأعتماد الديمقراطية في أميركا اللاتينية، التي تستمر في الصعود منذ



Courtesy of Liliana Rojas-Suarez



© AP Images/Natacha Pisarenko

عمال مطعم بيتزا في بيونس آيرس نولوا إدارة المطعم عندما أراد أصحابه إغلاقه، صادقت الحكومة على قانون لمساعدة التعاونيات العمالية

اما بسبب متطلبات تنظيمية غير ملائمة او بسبب عوائق اوجدها إطار عمل مؤسساتي ضعيف. فعلى سبيل المثال، رغم النوايا الحسنة لحماية الفقير، فإن تحديد سقف أعلى لمعدلات الفائدة على القروض المصرفية قد الحقضر بتقديم الانتهاءات إلى الشركات الصغيرة. ويعود سبب ذلك إلى أن المصارف، بمواجهة هذا التقييد، تفضل الإقراض إلى دانين أو من كالشركات الكبيرة والأفراد الأثرياء.

لكن بعض الإصلاحات تقوى الفرق. ففي كولومبيا، ساهم التحرير المتزايد للتجارة وتتنوع نشاطات التصدير في إحداث تأثيرات إيجابية على فرص المساواة. فالنساء في قطاع النسيج مثلاً، وجدن فرص عمل في الصناعة حيث لم تتوفر لهن سابقاً سوى وظائف إنتاجية ذات مستوى أدنى. وأيضاً في البرازيل، فإن تغيير في شروط العمر الأدنى للعمل والقاعدة الجديدة لاحتساب الفوائد جعلنا أهلية الحصول على رواتب تقاعدية مشابهة تقريراً بين العمال الفقراء والأغنياء.

منافسة اقتصادية وسياسية كافية لتجنب سيطرة النخبة:

هذا الأساس مهم ومختلف عن الأساسيين السابقين لأنه، رغم وجود حقوق ملكية آمنة وفرض عمل متساوية، لا زال ممكناً الاستمرار في توجيه موارد الدولة نحو مجموعة مفضلة صغيرة نسبياً من الأفراد والشركات، مما خفض حواجز الاستثمار لدى المستثمرين غير المرتبطين سياسياً.

والمثال عن عدم فرض تطبيق هذا الأساس أظهرته عملية

تكنولوجيات جديدة. بصورة أساسية، يحتاج السكان لأن يشعروا بالاطمئنان بأن عائدات عملهم واستثماراتهم لن تصادر بصورة غير متوقعة من قبل الدولة او المتنفذين السياسيين. ضمان حقوق الملكية كسياسة وطنية للحكم الجيد يضع قواعد واضحة للعبة. وسوف يتم احترام شروط العقود وحل النزاعات المتعلقة بالعقود.

كانت حقوق الملكية تنتهي في أحيان كثيرة خلال التاريخ الحديث للمنطقة. هناك قضية معروفة جداً وهي قضية تمجيد الودائع المصرفية خلال الأزمة المالية في الأرجنتين عام 2001. في تلك الواقعة خسر المودعون مبالغ كبيرة من ثرواتهم.

ويأتي مثال آخر من البرازيل، حيث أن حماية حقوق الملكية ضعيفة رغم الإصلاحات التي أدخلت على النظام القضائي. فهي مناخ سياسي أعطى فيه الديمقراطية صوتاً أكبر إلى فئة كبيرة من الناس المحروميين اقتصادياً، توجد حواجز قوية للتغاضي عن القانون كطريقة لتحسين تباين المداخيل. فعلى سبيل المثال، أصبح تعدي المزارعين الذين لا يملكون أرضاً على الأراضي الريفية، وتعدي العائلات التي لا تملك مساكن على الأراضي في المدن من الممارسات المقبولة. ينحاز القضاة في أحيان كثيرة نحو الطرف الأفقر عند إصدار قراراً لهم حول تطبيق شروط العقود. هذا التطبيق الضعيف للقانون يُشكل عقبة خطيرة أمام الاستثمار الخاص المنتج.

المؤشرات العالمية لحقوق الملكية تميز أميركا اللاتينية، مع آسيا الجنوبية وأفريقيا، بأنها تطبق أضعف حقوق الملكية في العالم. وهناك استثناءان في المنطقة وهما في التشيلي وكولومبيا اللتين تملكان إطار عمل مؤسساتية استمرت فعلاً في تحسين قوتها منذ جهود الإصلاح في التسعينيات من القرن العشرين.

فرص متساوية بدرجة كافية: يدعو هذا الأساس إلى تمكيد أرض الملعب لتفاعل الإصلاحات المستندة إلى الأسواق مع قنوات المجتمع العربية. يعني ذلك تخفيض الحواجز أمام شركات الأعمال الجديدة التي أنشأها أنساس لا يملكون أي نفوذ سياسي أو مالي.

لا يستطيع معظم سكان المنطقة من الحصول على تمويل

مشاطرة واسعة للفوائد الناتجة عن النمو: إذا استقادت فقط فئات معينة من المجتمع من النمو الاقتصادي المتزايد، قد تحصل ردة فعل سياسية من جانب أولئك الذين لم يستفيدوا. في أميركا اللاتينية، هناك إعداد كبيرة من العاطلين عن العمل، أو المتقاعدين، أو الطلاب أو الذين يعتمدون على غيرهم. مع ذلك، يجب أن يستفيد هؤلاء الناس أيضاً من الإصلاحات التي تعزز النمو. فإذا لم يستفيدوا، فقد يتحولون إلى معارضين أقوىاء للإصلاحات.

هذا الأساس الأخير لم يكن موجوداً في معظم الدول خلال عملية الإصلاح التي تمت في التسعينيات من القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين. وفي كولومبيا مثلاً، أدى تقليص حجم القطاع العام إلى إضعاف العديد من البرامج الحكومية التي ضمنت مشاطرة أوسع للفوائد، كالتعليم والبنية التحتية العامة والمساعدة الاجتماعية. وساعد هذا الأمر في تقوية حزب سياسي معايير الإصلاح.

الطريق إلى الأمام

يجب أن يُشكّل تقوية هذه الأساس أولوية أمام صناع السياسة في أميركا اللاتينية إذا كان المطلوب تأمين استدامة النمو. والأنباء الجيدة هي أن العديد من الدول تسعى وراء مقررات عملية يمكن تنفيذها، وقد وصفت هذه الدول في كتابي “النمو في أميركا اللاتينية” (2009). وبينما استنتاج مهم خلال عملية الالتفاف مفاده أنه رغم القواسم المشتركة المتعلقة بأسس النمو، فإن الإصلاحات والسياسات اللازمة تختلف بدرجة كبيرة بين الدول في المنطقة. وليس هناك من مقاييس واحد يلائم الجميع ويمكن تطبيقه على الخصائص الفريدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد في أميركا اللاتينية.

أنظر كتاب روجاس-سوارييز (المحرر)، *اللام النمو في أميركا اللاتينية: إطار عمل للنمو الاقتصادي* كما هو مطبق على البرازيل، كولومبيا، كولومبيا، كولومبيا، المكسيك والبيرو (2009)، مركز التنمية العالمية.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تمثل بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأمريكية.

شخصية شركة الهاتف العام في المكسيك عام 1990، التي تمت دون وجود إطار مؤسسي ملائم ونتج عنها سلوك استغالي واستخدام سلطة الاحتكار.

وفي حين أنها ضرورية، لكن هذه الأسس الثلاث ليست كافية لتحقيق النمو المستدام في أميركا اللاتينية. وبسبب التاريخ الطويل للمنطقة المطبوع بالأزمات الاقتصادية المتكررة وسمعتها التي تشتهر بمستويات مرتفعة للغاية من العجز المالي والتضخم، سوف يميل المستثمرون إلى الهرب عند ظهور أول إشارة تدل على حصول مشاكل اقتصادية، الأمر الذي يزيد من حدة أية أزمة مالية. وهذا، وكيف يكون النموذج المستند إلى الأسواق قابلاً للاستدامة في المنطقة، من الضروري وجود أساس رابع.

استقرار الاقتصاد الكلي: يعتمد الاستقرار على اقتصاد يعمل بصورة جيدة مع دين يمكن إدارته، واستقرار في الأسعار، وحسابات مالية سليمة، مما يمكن الإصلاح الآخر من تحقيق نمو مستدام. في الماضي، أدت الأزمات الناجمة عن عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى حصول فترات ركود وتعديلات مالية حادة. أدت هذه التعديلات بصورة عامة إلى تخفيض النفقات الاجتماعية والإنفاق على البنية التحتية، الأمر الذي أحق الأذى بالفقير وفلاص احتمالات النمو على المدى الطويل.

حققت أميركا اللاتينية تقدمها الأكبر في وضع هذا الأساس في السنوات الماضية. فمنذ أوائل القرن الواحد والعشرين، بدأت دول عديدة في تحسين مركزها المالي وتخفيف مستويات دينها الخارجي. علاوة على ذلك، طبقت المصارف المركزية أنظمة لمكافحة التضخم المالي وكدست كميات كبيرة من الاحتياطي العملات الأجنبية كوقاية ذاتية من الصدمات الخارجية المعاكسة. وفي الأزمة المالية العالمية الأخيرة، استفادت كل من البرازيل، وكولومبيا، والتسليلي والبيرو من هذه الإجراءات.

تحتاج المنطقة إلى أسواق تعمل بصورة جيدة ولكن ذلك قد يتعرض مع رغبات فئات كبيرة من السكان. وهذا الصدام قد يهدد النمو المستدام. ومن أجل تسوية هذا التزاع، يستدعي الأساس الخامس للنمو المستدام في أميركا اللاتينية إلى:

حقوق الملكية: طريق الخروج من الفقر وال الحرب

هرناندو دي سوتو



© AP Images/Silvia Izquierdo

مقيمون في مدن الصفيح في المدن الكبيرة مثل هذه المدينة في ريو دي جانيرو لا يملكون عادة حقوق ملكية قانونية.

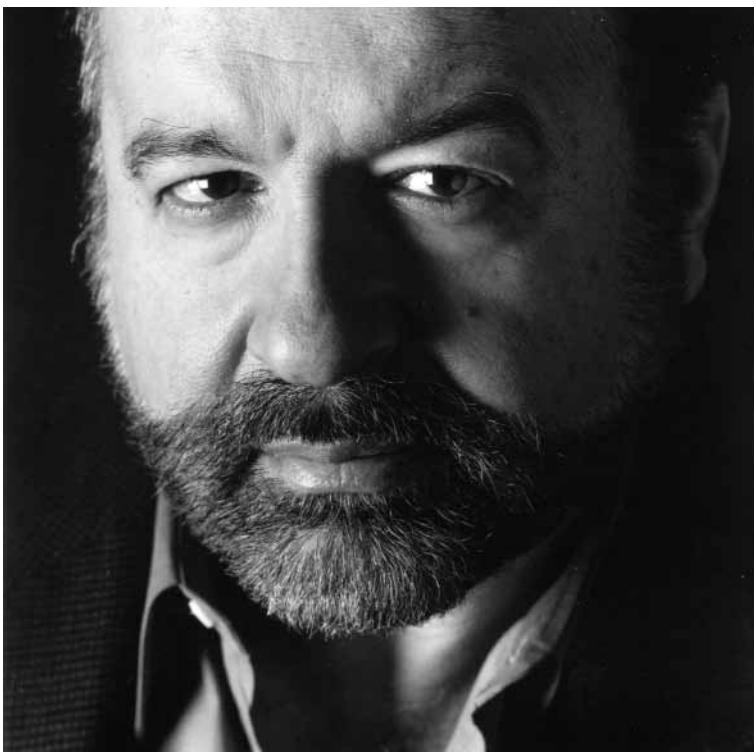
ماذا يملكون، أين هم موظفون، أو ما هو نوع الأعمال التي يديرونها. في بدون صكوك تملك قانونية لمنازلهم وأراضيهم وشركات الأعمال التي يديرونها، لا يستطيعون رفع قيمة هذه الأصول ويجبرون على العمل خارج إطار القوانين في اقتصادات الظل. وهناك يضعون معاييرهم الخاصة وممارساتهم الخاصة الغارقة بالعيوب بحيث يكون من غير الممكن لهم تحسين ظروف معيشتهم. تسمى مؤسسة الحرية والديمقراطية هذه الحالة “بالخارج عن القانون.”

رسالتنا تقوم على مساعدة الدول النامية على بناء اقتصادات سوق شمولية من خلال إعطاء كافة مواطنيها فرصة للوصول إلى الأدوات القانونية التي تساعدهم في إخراج أنفسهم - ولادهم - من هوة الفقر: حقوق الملكية القانونية، أشكال قانونية لشركات الأعمال لتقسيم القوى العاملة و لتحقيق الازدهار، ووسائل تحديد الهوية تسمح لهم بتوسيع أسلوافهم إلى أبعد من دائرة العائلة والأصدقاء.

القراء حول العالم لا يقترون إلى الأصول والأرصدة. الحكم الأفضل سوف يسمح للقراء بأن يثبتوا ملكيتهم لأصولهم وأن يستعملوها كوسيلة رفعة لتحقيق ازدهار أكبر.

هرناندو دي سوتو عالم اقتصاد من بيرو ومؤلف كتاب “لغز رأس المال”. وهو أحد مؤسسي ورئيس مؤسسة الحرية والديمقراطية (ILD)، وهي منظمة لا تنافي الربح مركزها العاصمة ليميرا وتساعد رؤساء الدول النامية ودول الاتحاد السوفياتي السابق على بناء اقتصادات سوق شمولية من خلال إصلاح حقوق الملكية وشركات الأعمال.

لقد ساهمت العولمة في زيادة الازدهار حول العالم، ومع ذلك لا يزال هناك بلايين الناس في الدول النامية قابعين في الفقر، وناضجين للمشاركة في الاقتصاديات الاجتماعية والتجند على يد الإرهابيين. واستناداً إلى تقرير نشرته لجنة التمكين القانوني للقراء، التي ترأسها بصورة مشتركة مع وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة مادلين أولبرايت، لا يستطيع ثلثا سكان العالم، وعدهم 4 بلايين نسمة، ان يثبتوا



Courtesy of ILD

العالم الاقتصادي والمُؤلف هرناندو دي سوتو من بيرو هو رئيس مؤسسة الحرية والديمقراطية.

دول عديدة. فبدون حقوق ملكية واضحة وآمنة لا يستطيعون الحصول على الاستثمار. وبدون وجود وثيقة قانونية تمثل قيمة ملكياتهم، لن يتمكنوا من استخدام منازلهم لضمان الدين. الفقراء العالقون في مدن الصفيح الذين لا يملكون شيئاً يخسرون به يشكون أهداهاً جاهزة أمام مجندى الإرهابيين الذين يعدون بحماية أصولهم من خلال استعمال الفقرة ساعدت مؤسسة الحرية والديمقراطية (ILD) بالفعل في تعطيل عمل إرهابي “الдорب الساطع” (Shining Path) في بيرو من خلال تزويد الفقراء بديل أكثر أماناً للملكية القانونية. استناداً إلى قائد الدرب الساطع البيهانيل غوزمان في ذلك الوقت، فإن هذه الاستراتيجية كانت مصممة “لإبعاد الجماهير عن هدفهم التاريخي”. وقال الجنرال المسؤول في ذلك الوقت عن عمليات مكافحة التمرد في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، جيمي ساليناس، إن أفكار ونشاطات مؤسسة الحرية والديمقراطية كانت حاسمة في إلحاقي الهزيمة بالإرهاب.

نظرًا لهذا النجاح، طلبت السلطات الأفغانية كما فرق إعادة إعمار المحافظات في أفغانستان وفرق الأرض الإنسانية في العراق، من مؤسسة الحرية والديمقراطية تزويدتها بخطط لتكييف هذه الاستراتيجيات مع حربها ضد التمرد وتجارة المخدرات.

تحدي العولمة

العولمة وجدت هنا لنبقى، ولكنها سوف تبقى هدفاً سهلاً لمعارضيها طالما بقيت النخبة فقط هي المعولمة. وهذا الأمر

يبدو أن الحكومات في العديد من الدول النامية تتجاهل الواقع الذي يؤكد بأن حوالي 80 بالمئة من العقارات وشركات الأعمال لديها غير مسجلة قانونياً في أنظمة تسجيل الملكيات فيها وبالتالي لا تخضع لحكم القانون. في الولايات المتحدة، لكل قطعة أرض، لكل منزل، وكل سيارة، وكل طائرة، وكل براءة اختراع وكل مخطوطه كتاب أو فيلم نسخة مطابقة مسجلة ومفصلة في وثائق وقواعد بيانات. هذا الوجود المسجل يجعل هذه الممتلكات صالحة للاستعمال كضمانة مصرافية. ولكن لا يمكن رهن منزل أو شركة أعمال تقع في مدينة مؤلفة من أكواخ دون وجود وثائق ثبت الملكية.

حسب تقديرات مؤسسة الحرية والديمقراطية، يملك الفقراء في الواقع غالبية الأصول ومشاريع الأعمال في العالم – والتي تبلغ قيمتها حوالي 10 تريليون دولار. ومحتم عليها أن تبقى بمثابة “رأسمال ميت” ما لم يتم تسجيلها قانونياً لتصبح محكومة ومحددة بقواعد معيارية. لا زالت دول نامية عديدة تكافح لفهم كيفية إطلاق الثروة الكامنة المحبوبة في اقتصاداتها الخارجية عن القانون كي يستفيد منها الفقير والمجتمع بوجه عام.

قوة حقوق الملكية

الإجراءات التي تقوم بها دول العالم النامي من أجل تثبيت حقوق ملكية أكثر وضوحاً ومنح الفقراء لديها إمكانية الوصول الأسهل إلى الوسائل القانونية لتسجيل ما يملكونه سوف تساهم في تخفيض مستوى الفقر. الملكية القانونية تعني أن لديك ضمانة لكى تذهب إلى البنك وتتأهل للحصول على قرض من أجل بناء وتوسيع أي مشروع أعمال. سواء كان ذلك ملكية، أو انتمناً مالياً، أو رأسمالاً، أو هوية تعرف، أي جميع الأشياء التي يتتألف منها الاقتصاد الحديث ولا تكون ممكنة دون ملكية قانونية.

في كل بلد عملنا فيه، وجدنا ان السبب لقيام معظم الناس وشركات الأعمال في العمل ضمن إطار الاقتصاد الخارج عن القانون، لا يعود إلى كونهم مجرمين أو غير مؤهلين ثقافياً للاستفادة من اقتصاد السوق، كما ادعى بعض علماء الاجتماع. فالاقتصادات السرية تزدهر لأنه من الصعب جداً الدخول إلى النظام القانوني بسبب الاكلاف البليورقراطية، والأنظمة التمييزية، وكل بساطة بسبب وجود قوانين سيئة. الحكم الرشيد لا يتعلق فقط بتزويد الخدمات الاجتماعية والأمن. يجب على الحكومات أيضاً أن توفر لأنبناء شعوبها إطار عمل قانوني ملائم يربح بدخولهم إلى السوق ويمكنهم من إطلاق العنان للإمكانيات الكامنة لأصولهم.

الطريق مسدود أمام الناس الفقراء ل ERAKAME الرساميل في

مفاهيم منهجيتنا. تتمثل الخطوة التالية والمرحلة بتشخيص القطاعات القانونية والخارجية عن الشرعية في البلاد. يتطلب هذا العمل إجراء أبحاث شاملة في مناطق المدن والأرياف من أجل تقييم حجم الاقتصاد الخارج عن القانون في البلاد. وعندما نزود هذه المعلومات إلى رئيس الدولة، نصف له أيضاً خصائص الاقتصاد الخارج عن القانون، ولماذا يفضله الناس، وقيمة كراسمل ميت. فقط بعد أن توفر لدينا تلك المعلومات، نستطيع أن ننتقل إلى مرحلتي التصميم وتطبيق الإصلاحات. ولكن مع تقدمنا في العمل، تمثل الحكومات إلى دفعنا إلى الخارج، الأمر الذي يعتبر إشارة صحية. وتتولى الفرق المحلية تنفيذ عملنا.

تصدم كثيراً البلدان التي نتعامل معها من النتائج التي نتوصل إليها في ما يتعلق بغياب الأنظمة الرسمية ضمن اقتصاداتها. ولكننا نبين لها أيضاً أن هناك إمكانيات هائلة اقتصادية، وسياسية، يمكن لهذه البلدان استغلالها بكل بساطة من خلال الالتزام بتطبيق إصلاحات مؤسساتية. دعم الحكومةأساسي، ولا سيما لمواجهة معارضه النخبة البيروفراطية وفي قطاع الأعمال الذين يستفيدون من الوضع القائم.

وأفضل حجة لمصلحة إصلاح الملكية القانونية وقطاع الأعمال هي أن هذا الإصلاح ينجح. بعد مرور عشرين سنة على الجهود الإصلاحية التي بذلتها مؤسسة الحرية والديمقراطية في وطننا بيرو والتي ساعدت في التسجيل الرسمي لحوالي 1.7 مليون عقار في المدن وتسهيل إنشاء الأعمال، تحسنت الظروف المعيشية لفقرانا ونمط الطبقة المتوسطة بصورة ذات شأن. استمر الناتج القومي الإجمالي لدينا في النمو مؤخراً بنسبة وصلت إلى حوالي 8 بالمائة سنوياً. يأتي قسم كبير من ذلك النمو من قطاع البناء، والتعدين، و الصادرات سلع التصنيع الزراعي. كان من غير الممكن لهذه القطاعات أن تتم دون وجود حقوق ملكية ثابتة للعقارات والمناجم.

نظرًا لإعجابها بإنجازاتنا في بيرو، دعت حكومة السلفادور مؤسسة الحرية والديمقراطية إلى تكليف تلك الإصلاحات في أعقاب الحرب الأهلية هناك. وبحلول نهاية العام 2003، أدخل نظام التسجيل الرسمي للعقارات الذي صممته مؤسسة الحرية والديمقراطية حوالي مليون مواطن سلفادوري إلى إطار حكم القانون، كما ساعدت في التسوية السلمية للنزاعات بين المحاربين السابقين واللاجئين حول الأراضي المنتجة. واليوم، يتعامل نظام التسجيل في السلفادور بما يزيد عن 800 مليون دولار أمريكي سنوياً في مجال الرهنون العقارية.

في العام 2004، قدمت مؤسسة الحرية والديمقراطية تقريراً إلى حكومة مصر مؤلت إعداده الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في مصر. حفقت الحكومة منذ ذلك الحين تقدماً في تنفيذ 14 من أصل المقترنات الإصلاحية العشرين من أجل دمج الاقتصاد الخارج عن القانون في التيار السائد للاقتصاد المصري. في العام 2009، صنف تقرير "ممارسة الأعمال"



نائب رئيس الأكادور لينين مورينو (إلى اليمين) يعاين بعض الوثائق مع زعيمة جماعة السكان الأصليين شوار، مانويل شوبينا لدى فوز شوار ب العسكرية أراضيها سنة 2007.

صحيح بدرجة أكبر في العالم النامي وفي الدول التي كانت خاضعة للسيطرة السوفياتية. يتمثل التحدي هنا بإعطاء غالبية الناس وشركات الأعمال في العالم حصة في التجارة الدولية. يتطلب ذلك من الدول النامية أن تتمكن الوصول إلى الأدوات القانونية التي يعتبرها أصحاب المبادرات في الدول الغنية على أنها أمر مُسلم به: حقوق الملكية، محدودية المسؤولية، حماية الأصول، تنظيم الهرميات الإدارية، والقدرة على إصدار الأسهم.

التحقق لبناء اقتصادات سوق شمولية هو توقع قوي بين القيادات السياسية في الدول النامية وفي الدول التي خضعت في السابق للسيطرة السوفياتية. طلب خمسة وثلاثون رئيس دولة المساعدة من مؤسسة الحرية والديمقراطية، وقابلت شخصياً 32 رئيس دولة من بينهم. ومنذ تأسيس مؤسسة الحرية والديمقراطية في العام 1984 وتطبيق الإصلاحات الناجحة حول الملكية والأعمال في بيرو، عملت هذه المؤسسة مع 20 دولة في أميركا اللاتينية، أفريقيا، الشرق الأوسط، آسيا الوسطى والاتحاد السوفيتي السابق.

إن وضع إطار العمل المؤسسي لاقتصاد سوق شامل وعصري يشكل عملاً شاقاً – ومعقداً، مرهقاً، مضجراً وغير رومانسي كثيراً. فهو يحتاج إلى إنشاء نظام يمكن فيه بهم بسهولة ويتوافق مع تقاليد المستفيدين منه كما مع نماذجهم الإقليمية وإدارة الأعمال لديهم. ولكن المشكلة تكمن في التفاصيل، وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للإصلاح القانوني.

التأثير العالمي لبرنامج مؤسسة الحرية والديمقراطية في الإصلاح المؤسسي

تصلنا عادة من رئيس دولة ما طلبات لتزويديه ببرنامج إصلاحي متعدد المراحل وترسل مؤسسة الحرية والديمقراطية فريقاً صغيراً وتجند فرقاً محلية أكبر عدداً نقوم بتدريبها على

مستثمرين حول العالم، أصبحت هذه "المشتقات" غير مربوطة بالأصول الداعمة لها. والأسوأ من ذلك، لم يتم أبداً دعمها بوثائق، أو توحيداً لها معيارياً، أو تسجيلها بطريقة يمكن تعقليها بسهولة، كما هو الحال بالنسبة للشرط القانوني المتعلق بباقية وثائق الملكية التي تحتسب كل شيء آخر نمكه من سيارات ومنازل، إلى شركات أعمال وبراءات اختراع. باختصار، انشأ المجتمع المالي "اقتصادات ظل" خاصة به من الأدوات المالية التي تقدر مبالغها بحوالي 600 تريليون دولار والتي لم تتمكن حتى الآن من تحديد مكانها وتحريرها من التسويات المسمومة. وقد أصبحت هذه هي "الأصول المسمومة"، السينية السمعة التي جمدت نظام الائتمان العالمي لأن المصارف والمؤسسات المالية لم تكن متأكدة ما إذا كان بإمكانها الثقة في أي من نظيرتها من هذه المؤسسات.

بالنسبة لنا، نحن دول العالم الثالث، فإن معظم وثائق ملكيتنا "مسمومة"، غير مسجلة، صعبة التحديد وبقيمة غير شفافة لدرجة أن الناس العاديين لا يمكنهم بناء الثقة ببعضهم البعض. وفي حين أن الاقتصاد الأميركي قد بدأ ينمو، تعمل معظم شركات الأعمال لدينا في وجه أزمة الائتمان مزمنة. ولهذا السبب قد يكون إدخال حكم القانون إلى الأسواق الناشئة أهم إجراء يمكن اتخاذه لمساعدة هذه الدول في وضع حد لل الفقر. لا يمكن في القرن الحادي والعشرين التغلب على الفقر والتهاب دون انتشار حقوق الملكية وشركات الأعمال القانونية، وهذا هو المدخل للازدهار.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأمريكية.

الصادر عن البنك الدولي مصر كإحدى أعلى الدول "التي تنفذ إصلاحات" لديها.

أطلقت رئيسة جمهورية الفلبين غلوريا ماكاباغال أرويو برنامج إصلاح الممتلكات المدينية المستند إلى بحث أجرته مؤسسة الحرية والديمقراطية بين العام 1999 والعام 2003. في نهاية فترة توليها الحكم، كانت قد أصدرت أربعة أوامر تنفيذية وبادرت بتنفيذ سبعة برامج حول تسجيل ملكيات الأراضي، الحيازة، الرهونات وغيرها من "الإصلاحات المتعلقة بالأصول".

استناداً إلى العمل الذي قامت به مؤسسة الحرية والديمقراطية في تنزانيا بين عام 2005 وعام 2007، وضعت الحكومة الإصلاح المؤسسي في جوهـر برنامـجـها المسمـى "مـكورـابـيتـا" (MKURABITA). كما انتـشرـ فـوزـ مؤـسـسـةـ الحرـيةـ والـديمقـراـطـيةـ أـيـضاـ إـلـىـ دـوـلـ لمـ نـعـملـ فـيـهاـ سـابـقاـ أـيـداـ مـثـلـ غالـانـ،ـ جـنـوبـ آـفـرـيـقيـاـ،ـ تـايـلـانـدـ،ـ وـهـنـدـورـاسـ.ـ فـعـلـىـ سـيـلـ المـثـالـ،ـ أـعـلـنـ رـئـيـسـ روـسـياـ آـنـذـاكـ فـلـادـيمـيرـ بوـتـينـ فـيـ خـطـابـهـ عـنـ حـالـةـ الـاتـحادـ بـأـنـهـ منـحـ صـكـ الـمـلـكـةـ لـحـوـالـيـ 350ـ أـلـفـ دـاشـاـ (بيـتـ فيـ الـريفـ)ـ استـنـادـاـ إـلـىـ الـبرـنـامـجـ الإـصـلـاحـيـ الذـيـ قـدـمـتـهـ مؤـسـسـةـ الحرـيةـ والـديمقـراـطـيةـ،ـ حـسـبـ أـقـوـالـ رـئـيـسـ هـيـئةـ موـظـفـيـ بوـتـينـ.

أثر عمل مؤسسة الحرية والديمقراطية أيضاً على بروتوكولات منظمات كبيرة متعددة الأطراف. ألمـهـتـ أـبـحـاثـ مؤـسـسـةـ الحرـيةـ والـديمقـراـطـيةـ فـيـ بـيـرـوـ إـعـادـ السـلـسـلـةـ الشـعـبـيـةـ "ـمـارـسـةـ الـأـعـالـمـ"ـ التيـ يـنـشـرـهاـ الـبـنـكـ الـدـولـيـ.ـ وـفـيـ السـنـةـ الـماـضـيـةـ بـالـضـبـطـ،ـ صـوـتـ الجـمـعـيـةـ الـعـالـمـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـصـالـحـ إـضـافـةـ توـصـيـاتـ لـجـنـةـ التـمـكـنـ القـانـونـيـ لـلـفـقـراءـ إـلـىـ بـرـنـامـجـ عـلـهـاـ.

يجب على الدول المتقدمة أن لا يغيب عن بالها أيضاً أهمية المحاسبة الشاملة لحقوق الملكية. لتنظر إلى الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008، والتي حفزها انهيار الأدوات المالية المشتقة من سوق الرهونات العقارية الثانوية في الولايات المتحدة. وبعد جمع هذه الرهونات مع رهونات أخرى، ثم تجزئتها، وتقطيعها، وإعادة توضيبها، وبيعها إلى

شركات الأعمال تبحث عن أنظمة الحكم الرشيد في الأسواق النامية

سكوت ايزنر



© AP Images/Tran Van Minh

فتح مطعم كنتاكي فرايد تشiken (KFC) هذا أبوابه في مدينة هوشي منه خلال العقد الماضي عندما بدأت فيتنام ترحب بشركات الأعمال الغربية

سكوت ايزنر هو المدير التنفيذي لمبادرة الأعمال في أفريقيا التابعة لغرفة التجارة الأمريكية.

يشكل العالم النامي التحول الأخيرة للنمو بالنسبة للعديد من الشركات الأمريكية الكبيرة ويبحث مجتمع شركات الأعمال الأمريكية بحماس عن فرص العمل هناك. فوائد الاستثمار في الدول النامية عديدة: أجور أقل للقوى العاملة، موارد طبيعية غزيرة، وأسواق استهلاكية كبيرة، وهذه هي بعض هذه الفوائد فقط. لكن في الاقتصاد العالمي، تتشكل هذه الدول في أكثر الأحيان حالات شاذة كي تعمل فيها الشركات المتغيرة. وكما يبدو فإن هنالك مشاكل لا يمكن تحديها، مثل عدم الاستقرار السياسي، والقوى العاملة غير المتعلمة وبيئات الأعمال الشديدة

قال رئيس جمهورية غانا جون أتا ميلز خلال مؤتمر القمة لشركات الأعمال الذي عقد مؤخرًا، "ليس للاستثمار الأجنبي المباشر أي انتفاء ثابت أو جنسية محددة." وأضاف، "فهرو يذهب حيث يلقي ترحيباً أكبر." يدرك الرئيس ميلز انه من أجل جذب الاستثمارات الرأسمالية من شركات قائمة في الولايات المتحدة ومن شركات أخرى متعددة الجنسيات، يتوجب على الدول النامية أن تؤمن الاستقرار السياسي، حكم القانون، والمناخ الاقتصادي الودي لشركات الأعمال. القرارات التي تتخذها الشركات بشأن الاستثمار ليست قرارات ذاتية ولا اعتباطية، بل تمثل بدلاً من ذلك تفاصيلاً منطقياً للتحقق ما إذا كان بلد معين يؤمن نظام الحكم الرشيد المطلوب لازدهار عملياته.



AP Images

شعار الكوكاولا الذي يشاهد هنا في شنزين، الصين يشير إلى وجود هذه الشركة المتعددة الجنسيات في أكثر من 200 بلد.

بالإضافة إلى الاستقرار السياسي، فإن القوى العاملة المتعلمة تشكل المفتاح لجذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية. تعمل الشركات الأمريكية وفق نموذج عمل فريد من نوعه. أغليبية شركات فورتشن 500 الكبرى (فهرس للشركات الكبرى تعدد سنويًا مجلة دورية محترمة متخصصة بالأعمال) تدخل إلى أي سوق جديدة وهي تحمل معها وجهة نظر طويلة الأمد. تتوقع هذه الشركات بوجه عام أن تصيب فروعها الدولية ذاتية الاكتفاء، كما تزيد منها أن توظف عمالاً محليين. تدرك هذه الشركات بأن الناس المحليين يمكنهم التحرك في بيئتهم المحلية للأعمال بسهولة أكبر مما يستطيعه الأجانب، وتدرك أيضاً أن تحسين مستوى المعيشة المحلية والاقتصاد المحلي يقود في نهاية المطاف إلى نشوء قاعدة استهلاكية أكبر.

يستند قسم كبير من النجاح الدولي للشركات الأمريكية إلى أسلوب الاستثمار غير الاستعماري الذي تتبعه. قد تتشكل وجهة النظر التعاونية هذه فائدة هائلة لمقصد الاستثمار مع إمكانية تأمين فرص العمل للعمال المحليين. من المفهوم إذن، أنه من الإلزامي على سكان بلد ما أن يكونوا متعلمين أو يملكون خلية تقنية لكي توظفهم شركة أميركية رئيسية. تجد الشركات ان

الغموض والبنية التحتية الضعيفة، التي تمنع الشركات الأمريكية من المنافسة لدخول الأسواق الأخيرة التي قد يمكن لها مواصلة توسعها. فالمشاكل المحتملة قد تتغلب بكل بساطة على الفرص في التحليلات الداخلية التي تجريها شركات عديدة للتکاليف مقابل الربح.

قبل عشرين سنة، وضعت غرفة التجارة الأمريكية وثيقة بسيطة حملت العنوان "اثنتا عشرة قاعدة للمستثمرين الدوليين: ما الذي يدخل في قرار شركة أميركية للاستثمار خارج البلاد؟" كان الهدف من وراء وضع هذه الوثيقة الشرح للحكومات الأجنبية المعايير التي تتبعها الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات عند تقيير ما إذا كانت ستنضم وأين ستستثمر في الخارج. استخدمت مجلة فوربس هذه القواعد في إعداد تقريرها السنوي الذي حمل العنوان "أفضل الدول للأعمال".

الحكم الرشيد يجذب الاستثمار

بعض المعايير التي تجذب الاستثمارات، مثل حجم السوق المحلي او توفر المواد الأولية، تتشكل حفائق لا تستطيع الحكومات تغييرها عندما تشاء. فيما ان يكون البلد ينعم بموارد طبيعية أم لا. وإذا كانت السوق المحلية صغيرة، فلا يستطيع أي قانون ان يجعلها كبيرة.

ولكن العديد من المعايير الأخرى تقع ضمن حيز العمل الحكومي. هل أن الضرائب، والتعريفات الجمركية والأنظمة مرتفقة؟ هل ان ممارسة الأعمال أمر بسيط، واضح وغير معقد، وسهل؟ هل الفساد مستشر؟ هل ان النظام القضائي منصف وكفوء؟ يمكن للحكومات أن تصدر وتفرض تطبيق قوانين لكي تخلق بيئة تشغيلية جيدة لشركات الأعمال وتجعل من دولها مقصدًا للاستثمار أكثر جاذبية.

فعلى سبيل المثال، تطلب الشركات ضمانات معقولة كي تكون استثماراتها آمنة بغض النظر عن الرياح السياسية التي قد تعصف داخل اقتصاد قومي معين. وفي معظم الصناعات، إذا اعتقاد مسؤول تنفيذي في إحدى الشركات بأن الناس العاملين في الشركة، والمنشآت أو الاستثمارات الأخرى للشركة لن يكونوا آمنين بسبب وضع سياسي راهن أو اضطراب سياسي جرى مؤخرًا في بلد معين، فلن تستثمر شركته في ذلك البلد لأن المخاطر تكون كبيرة جداً.

من المثير للاهتمام ان الشركات الأمريكية لا تبحث بالضرورة عن دول تحكمها أنظمة ديمقراطية كمقدمة محتمل للاستثمار، فالاستقرار السياسي مع نظام حكم غير عنيف يكون كافيًا بوجه عام للشركات عند دراستها للحكم في أي بلد كجزء من قاعدتها لتحديد أين تستثمر أموالها. فأمن الاستثمارات شرط أساسي.

بيئة صديقة للأعمال. المسؤولون التنفيذيون الذين شاركوا في الدراسة التي أجرتها غرفة التجارة الأمريكية عام 2009، والتي حملت عنوان، "حدث خلف أبواب مغلقة: كيف تنظر الشركات المساهمة الأمريكية بالفعل إلى أفريقيا"، قالوا إن العديد من الدول النامية تتنافس للكسب انتباه المستثمرين وتقوم بإجراءات تغييرات إيجابية في بيئتها المحلية للأعمال. هذه هي الدول التي سوف تجذب الاستثمار المباشر الأجنبي. هناك تعديلات بسيطة توفر درجة كبيرة على المستثمرين المحتملين، مثل جعل

تأشيرات الدخول لمرات عديدة لرجال الأعمال معقولة الكلفة ويمكن الحصول عليها بسهولة. كما أن تأمين محطة واحدة فعالة لإنجاز المعاملات وإرشاد المستثمرين عبر الإجراءات المحلية لتأسيس شركة أعمال يجعل من هذا التأسيس أقل تشبيطاً للهمة.

من الواضح، أن بعض الدول تنجح بطريقة قصوى في جذب الاستثمارات الدولية كما هو الحال بالنسبة لبناما ورواندا. فعلى سبيل المثال، تقدم الحكومة البنامية إلى المستثمرين الأجانب والمحليين مجموعة من الحوافز تشتمل على حسومات ضريبية ورسوماً مجركية ثابتة على الواردات. وفي هذه السنة أطلق البنك الدولي على رواندا صفة أسرع دولة في العالم في إدخال إصلاحات تهدف إلى تسهيل مزاولة الأعمال.

وتشكل سنغافورة نموذجاً ملائماً آخر. دولة في جزيرة صغيرة لا تملك موارد طبيعية تذكر تحولت إلى مركز صناعي ذي شأن مع أعلى المستويات المعيشية في العالم. أو لأنأخذ في الاعتبار الفرق بين كوريا الجنوبية وجارتها الشمالية، التي يمكن القول جدلاً بأنها تتمتع بموارد طبيعية أفضل. أصبحت كوريا الجنوبية الآن موطنًا لأحد أكبر الاقتصادات وأكثرهم ديناميكية في العالم وتحولت إلى مجتمع مزدهر، في حين أن اقتصاد كوريا الشمالية الخاضع لسيطرة الدولة يعتمد على المانحين الدوليين لإطعام مواطنيه.

وكمثال تحذيري، تكشف الأعمال الأخيرة التي قامت بها حكومة الإيكوادور عن ثمن السياسات المعادلة للأعمال من حيث الاستثمارات وفرض العمل المفقودة. فقد تدهور مناخ الأعمال بسبب قيام الحكومة الإيكوادورية بأكبر عملية مصادرة لاستثمار أمريكي في أي مكان آخر من العالم خلال العقود الأخيرة دون التعويض عليه (المصادرة التي جرت عام 2006 كانت قيمتها بليون دولار من الأصول في حقل نفط)،



© AP Images/Altaf Qadri

افتتحت شركة وول مارت لمتاجر البيع بالتجزئة أول فرع لها في الهند في أيار/مايو من العام 2009. وتملك شركة وول مارت العملاقة حوالي أربعة آلاف متجر في 15 بلداً حول العالم.

انعدام التعليم يُشكّل أحد أكبر العوائق في العالم النامي، وتعتبر الكثير من هذه الشركات أن من اللازم أن يشمل استثمارها الأولى إقامة كلية فنية أو طرح دورات تدريبية قبل البدء في إقامة عملياتها. يشكل ذلك عامل إضافياً إلى كلفة القيام بالأعمال، كما إلى الخط الزمني لجعل هذه الأعمال تسير على ما يرام.

في ما عدا الاستقرار السياسي وتوفير القوى العاملة الماهرة، تحتاج الشركات التي تدرس الاستثمار في العالم النامي عدداً من الضروريات الأساسية الأخرى من أجل أن تستثمر في بلد معين. يتطلب المستثمرون عمليات شفافية لتأسيس شركات أعمال والعمل في بلد ما. ولا يمكن لهؤلاء المتطلبات أن تتغير دون إشعار مسبق.علاوة على ذلك، يحتاج المستثمرون الأميركيون إلى العمل ضمن نظام يوفر ساحة تنافس متساوية للجميع. تلتزم جميع الشركات الأمريكية بتنفيذ قانون مكافحة ممارسات الفساد في الخارج، ولذلك لا تستطيع دفع أية رشاوى والمخاطرة بالتعرض إلى العقوبات التي يفرضها النظام القضائي الأميركي. لذلك من الصعب على الشركات الأمريكية أن تتنافس في دولة تعمل وفق نظام يعتمد على الرشاوى.

هناك عنصر أساسى آخر مطلوب لجذب الاستثمارات من القطاع الخاص وهو وجود حكم القانون الشفاف الموثوق. تتطلب الشركات المساهمة ضماناً بأن النظام القضائي في بلد ما يعمل بصورة صحيحة. يجب أن تكون واثقة بأنها في حال مقاضاتها أو إذا أرادت اتخاذ إجراءات قانونية يمكنها أن تتحقق نتائج منصفة.

بيئة جيدة للأعمال

بالإضافة إلى هذه العناصر الأساسية، تبحث الشركات عن



© AP Images/Mary Ann Chastain

افتتحت شركة بي أم دبليو لصناعة السيارات أول مصنع لها خارج ألمانيا في ولاية ساوث كارولينا الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي. أما قرار الشركة ذلك فكان مبنياً بمعظمه على عالمي الوصول الأفضل للأسواق الأمريكية واستقرار الحكومة. في هذه الصورة التي تعود لسنة 1996، وزير الدفاع الألماني فولكر ريهي (إلى اليسار) وحاكم ولاية ساوث كارولينا ديفيد بيسلي خلال جولة على مصنع بي أم دبليو للسيارات الجديد.

أية تعديلات على التصميم. من الواضح أن تلك الطريقة لإدارة شركة ليست كفؤة من حيث كلفتها، ولكن هذا ما يُشكل واقعاً حقيقياً في بلد لا يملك سوى قدرة محدودة جداً للوصول إلى الإنترن特.

أغليبة المزايا التي يبحث عنها القطاع الخاص الأمريكي في مقاصد الاستثمار المتوقعة لا تعتمد بكثافة على الرأسمال. بدلاً من ذلك، فإن التغييرات الضرورية تتطلب تصميم حكومة الدولة على أن تصبح مكاناً جذاباً لمزاولة الأعمال. فإذا تمكّن بلد ما من تحقيق الاستقرار السياسي واتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد ليخلق بيئة أعمال شفافة، فإن تعليم المواطنين وبناء البنية التحتية الضرورية سوف يتبعان ذلك، إنما من خلال الاستثمارات الخاصة أو عبر المساعدات الدولية.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأمريكية.

كما تدخلت في إجراءات قضائية ذات شأن كبير، ورفعت نسبة التعريفات الجمركية، وتهدّد الآن بمصادرات الملكية الفكرية للشركات الدولية. أما النتائج فواضحة: كانت النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي من الناتج القومي الإجمالي في الفترة 2005-2007 من أدنى النسب في منطقة أميركا اللاتينية (سوية مع فنزويلا وبوليفيا)، وذلك استناداً إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنظمة البحر الكاريبي.

ويشكّل غياب البنية التحتية الأساسية مانعاً هائلاً آخر للشركات التي تبحث عن إمكانية الاستثمار في بلد معين. وتشكل القدرة غير المستغلة لقطاع الزراعي في أفريقيا نموذجاً مثالياً. تتضمّن أفريقيا جنوب الصحراe

الكبير مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وتزرع فيها مجموعات متقدمة هائلة من المحاصيل الزراعية، لكن لا تصل كمية كبيرة من الأغذية إلى السوق. يمنع ذلك عدم وجود بنية تحتية للطرق في هذه المنطقة مما يعيق من فعالية نقل المحاصيل، وهكذا تختلف في أحيان كثيرة هذه المحاصيل قبل أن تصل إلى المشترين. فلو تم إنشاء شبكة من خطوط السكك الحديدية والطرق تربط المزارع بالموانئ وبالأسواق الرئيسية في المدن ل كانت شركات زراعية رئيسية لا حصر لها تستثمر هناك.

البنية التحتية المتمثلة في توفر الكهرباء والاتصالات مهمة أيضاً في الاقتصاد العالمي بنفس أهمية وسائل النقل. هل يستطيع البائعون والمشترون وموظفوهم وأصحاب العمل الاتصال ببعضهم البعض في الوقت المناسب؟ لم يكن المثل القديم أكثر صدقًا: الوقت هو المال. خلال زيارة قمت بها مؤخرًا لمصانع النسيج في إثيوبيا قيل لي أنه كي يتلقى مصنع تصميماً جديداً يتوجب على موظف ان يستنسخه من الكمبيوتر في مدينة تبعد مسافة أربع ساعات في السيارة، وإن يسجله على قرص مدمج، وان يقود السيارة لمدة أربع ساعات إضافية لتسليم الطلب الجديد. ويترکر تنفيذ هذه العملية في حال أجريت

القوة في الأرقام: قوة التجارة الإقليمية

مويوزي كاراكي

الكرة الأرضية: منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، مجموعة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) (NAFTA)، وبالطبع، الاتحاد الأوروبي (EU) أي السوق الإقليمية الأكثر تقدماً في العالم التي استغرق تشكيلها عقوداً طويلة.

والآن يأتي المختصر (COMESA)، أو السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية.

عدد الدول الأعضاء في هذه السوق 19 دولة، هي: بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، ليبا، مدغشقر، ملاوي، جزر الموريس، رواندا، جزر السيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، وزيمبابوي. أربع عشرة دولة منها أعضاء في منطقة التجارة الحرة.

تشكل تنمية التجارة بين الدول الأعضاء حجر الأساس لبرنامج عملنا، وقد سعينا في سبيل إنشاء مجموعة متنوعة من الخطوات لتحرير التجارة وتسهيلها عبر منطقتنا في عملية أطلق عليها علماء الاقتصاد اسم "التكامل". علاوة على ذلك، لدينا رؤية في أن تقود علاقتنا إلى إقامة سوق مشتركة وتحقيق الوحدة التقدية على غرار المسار الذي اتبعه الأوروبيون.

توفر لنا منطقة التجارة الحرة (FTA) ضمن السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA)، نوعاً من الشراكة التجارية التي وافقت فيها دولنا على إلغاء التعرفات الجمركية والخصص التجارية عندما يتم التبادل التجاري بيننا. سوف تكون الخطوة التالية بالنسبة لنا، ضمن هذه العملية من التكامل الاقتصادي، إنشاء "اتحاد جمركي" نحتفظ بموجبه باتفاقياتنا السابقة المتعلقة بالتجارة الحرة ولكننا أيضاً نبني سياسة مشتركة حول التعرفة الجمركية الخارجية المفروضة على السلع المستوردة من دول غير الأعضاء في المنظمة. وضع رؤساء دولنا اللمسات الأخيرة للأدوات الرئيسية الهدافة إلى إنشاء الاتحاد الجمركي في حزيران/يونيو 2009.

رؤيتنا هي أن هذا الاتحاد سوف يحسن التبادل التجاري والتجارة في أفريقيا وفق مجموعة متنوعة من الطرق. فعلى سبيل المثال، تمر السلع المستوردة من اليابان إلى رواندا تحت رقابة مسؤولي الحدود عند نقاط متعددة، أي خلال تفريغها من السفن في مومباسا، كينيا، وعندما تعبر براً من كينيا إلى أوغندا، ومن ثم مرة أخرى عندما تجتاز الحدود القومية إلى رواندا المجاورة. وثم تتعرض هذه السلع إلى تفتيش نهائي على يد مسؤولين في كيغالي.



© AP Images/Sayid Azim

تسحب عضوية أثيوبيا في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA) لمزارعي البن ببيع محصولهم من حبوب البن في عدد أكبر من الأسواق في المنطقة.

ظلت دول أفريقيا الشرقية والجنوبية خلال معظم سنوات هذا العقد تسعى لإنشاء اتحاد يعزز وضعها كقوة اقتصادية وتجارية. تدرك هذه الدول بأن نظام الحكم الرشيد والسياسات المنسجمة عبر محمل منطقها سوف تخلق جواً أفضل للأعمال والتجارة. كما أن المناخ المحسّن للأعمال سوف يوفر فرصاً أكبر للوظائف والازدهار لشعوب تلك المنطقة.

يرأس مويوزي كاراكي دائرة العلاقات العامة في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA)، ويعمل في المركز الرئيسي للمنظمة في لوساكا، زامبيا.

تنتظم الدول المجاورة في العالم ضمن مجموعات تجارية إقليمية لكي تحسن إمكانيات الوصول إلى الأسواق الإقليمية، وتنقوي تكاملها الاقتصادي. من خلال إلزام الشركاء بقواعد واضحة وقابلة للتطبيق، تعزز هذه المنظمات الشفافية والحكم الرشيد. يتمثل هذا الاتجاه بمجموعة من المختصرات تمتد عبر

احترام القواعد المتفق عليها من جانب الدول الأعضاء. فمثلاً، تسمح محكمة العدل التابعة لهذه السوق للأطراف المغبونة بالسعى للحصول على الإنصاف، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأطراف أفراداً أو دولًا.

تم إنشاء المحكمة بموجب معايدة السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية في العام 1994 كإحدى المؤسسات التابعة للسوق. حالياً، تتألف المحكمة من 12 قاض من 12 دولة أعضاء في السوق المشتركة. قضاعة المحكمة يتمتعون بالتجدد، والاستقلالية، والتزاهة كما يلبون الشروط المطلوبة لشغل منصب قضاي رفيع في دولهم. يظهر مدى استقلالية المحكمة من واقع كون سكرتارية السوق المشتركة ومؤسسات أخرى تابعة للسوق خسرت قضايا رفعت إلى المحكمة للنظر فيها.

أنشأت السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية وكالة تأمين تجارة أفريقيا (ATI) من أجل توفير حمايات إضافية لمبادئ السوق الحرة وحماية حقوق الملكية. تغطي هذه الوكالة الأخطار التي قد يرى المستثمرون على أنها قد تنتج عن المناخ السياسي. يتوجب على الدول الأعضاء المساهمة في الوكالة مالياً في صندوق التأمين، وهو مشروع يخلق الحواجز لدى الدول للتعامل بمسؤولية مع المستثمرين.

تغطي السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA)، من خلال وكالة تأمين تجارة أفريقيا (ATI)، الاستثمارات التي قد تصادر أو تؤمّن على يد حكومة متطرفة في حماستها. كما تغطي الوكالة الخسائر التي قد يتعرض لها المستثمر من خلال أي عمل، أو عدم عمل، أو تدخل تقوم به حكومة أخرى. يشمل هذا التأمين أيضاً الخسائر التي قد تسبّبها الغرب، والاضطرابات المدنية، والشغب المدني، أو الإرهاب.

الفوائد الاقتصادية للتكميل

حققت هذه العمليات من التكميل الاقتصادي قبولاً واسعاً من ناحية النظرية الاقتصادية كما في الممارسة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد أوجّدت اتفاقيات إقليمية في أجزاء عديدة من العالم بينات أكثر تأييداً لتطور الحكم الرشيد، القطاع الخاص، البنية التحتية المحسنة، المؤسسات العامة، والمجتمع المدني. ومع



© AP Images/Khalil Senosi

بموجب الاتحاد الجمركي، سوف يتم التفتيش والسماح بمرور هذه السلع مرة واحدة فقط في مومباسا. نحن نعتقد أن عمليات التفتيش المخفضة للسلع سوف تقيد شركات الأعمال والمستهلكين على حد سواء، وتنظم الحركة التجارية، وتختضن التكاليف، وتلغى إمكانيات ممارسة الفساد التي كانت تبرز عند كل نقطة تفتيش.

القوة في الإعداد

مع وجود عدد إجمالي للسكان الإقليميين الذي يبلغ 400 مليون نسمة، ومع ناتج قومي إجمالي يبلغ حوالي 420 بليون دولار أمريكي، فإن منطقتنا تعتبر جذابة للاستثمار والتجارة في هذا العالم الذي يعيش الآن في ظل العولمة.

يسمح تعزيز الاتفاقيات التجارية الإقليمية للدول الأعضاء في منظمتنا بالاستعداد بشكل أفضل للانخراط الكامل كفاعلين نشطين في الاقتصاد العالمي. يسمح هذا الترتيب في حقل التجارة الإقليمية للصناعات بأن تنمو وفق و Tingira تسهل إدارتها إلى ان تصبح جاهزة للدخول إلى العالم الأوسع للتجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تسيطر الاتحادات الإقليمية بين الدول التي تتبع موقفاً موحداً على نفوذ أكبر عندما تخطو إلى المنتديات الدولية مما تستطيع أن تحصل عليه إذا كانت بلداناً إفراديّة تتبع موافق قومية وانعزالية.

يعزز هذا الترتيب الحكم الرشيد لأنّه يشجع التجارة الشفافة، والتنافسية، والمستندة إلى القواعد. لقد أنشأت السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA) مؤسسات لضمان

توفير الطعام للأطفال ودفع أقساطهم المدرسية. نعرف جميعنا بأن الدخل الذي تحقق النساء تأثيراً مباشراً على رفاهة عائلتنا وبالأخص العائلات الريفية.

الخطوة التالية

سوف يبني الاتحاد الجمركي (CCU) التابع لنا على النجاح الذي تحقق خلال العقد المنصرم، والذي أدى إلى تعزيز التدفق للسلع والخدمات بحيث استفاد المنتجون من الأسواق الأكبر حجماً في توزيع وبيع سلعهم. سوف ينتفع بذلك ازيداد في التجارة ضمن المنطقة حيث يتمتع المنتجون المنضمون إلى الاتحاد الجمركي بالأفضلية العائنة لأسعار سلعهم على أسعار السلع الأخرى المستوردة من دول غير عضوة في الاتحاد الجمركي. سوف تتفق دول الاتحاد الجمركي على تحقيق الانسجام في سياساتها الضريبية التي تخص كل واحدة منها كي يتم تسوية المشهد الإقليمي، وسوف تزداد الفعالية في الإنتاج والتنافس. ومن المحتمل أن يقود الاتحاد الجمركي إلى اتفاقيات أخرى حول السياسة الجمركية ويبعد بذلك رسالة إلى مجتمع الاستثمار في العالم بأن الاستقرار والثقة يتحسنان عبر المنطقة مما يخلق مناخاً أكثر ملائمة للاستثمار.

إن إنشاء، وتشغيل، وترسيخ الاتحاد الجمركي (CCU) عمل لا يزال ماثلاً أمامنا، وسوف يتطلب التصميم والالتزام غير المتردد من جانب القادة في السلطتين التنفيذية والتشريعية لأنظمة الحكم، كما يجب على الأنظمة القضائية أن تلبي دورها كحام للقوانين الإقليمية لكي يدرك المستثمرون والشركات بأن مصالحهم بموجب القانون سوف تكون محمية عند تطبيق برامج التكامل.

على أصحاب المصلحة في

مستقبلنا، أي القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، الإدراك بأن هذه العملية توفر المصلحة الفضلى لعائلتنا، ولدولنا، ولمنطقةنا. بإمكان الاتحاد الجمركي أن يخدم ككلة بناء مهمة لتقديم القارة. فإذا لم نعمل سوية بطريقة منتظمة ومنتظمة سوف لن يتمكن الأفاريقيون من المشاركة بنجاح في العالم المعلوم.

يجب دعم النهضة الأفريقية عبر مؤسسات أفريقية تزداد قوتها باستمرار وتعزز قيام قارة موحدة، قوية، وحرة لها صوت عالمي ودور في العمليات العالمية. فالسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (COMESA) هي مؤسسة تعمل اليوم من أجل جعل هذه الرؤية حقيقة واقعة.

تقد ونوضح هذا التطور يعتبر أيضاً التكامل الاقتصادي في أي منطقة بأنه يساهم في تعزيز السلام والأمن وتحقيق تفاعل محسن مع مناطق أخرى في العالم.

وبالطبع قد تتعرض بعض المصالح للخسارة في هذه العملية. فمثلاً، قد تحمل دول كانت في السابق تعتمد بدرجة عالية على رسوم الاستيراد خسائر مؤقتة على المدى القصير عندما يصبح الاتحاد الجمركي شغلاً بالكامل. إننا مستعدون لتخفيف وتقليل هذه الخسائر ونقوم حالياً بذلك. وفي شهر أيلول/سبتمبر دفعت السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية ما يقارب من 15 مليون يورو إلى رواندا وبروناي للتعويض عن الخسائر التي لحقت بهما بسبب إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية بموجب نظام الاتحاد الجمركي، عن السنة المالية حريران/يونيو - 2008 حريران/يونيو 2009. كما تدرس السوق المشتركة أيضاً كيفية تخفيف التكاليف الاجتماعية المحمولة كخسارة الوظائف القومية لدى وكلاء تخلص وشحن السلع الذين سوف تتخفيض أعدادهم مع تخفيض عدد نقاط التفتيش للسلع.



© AP Images

توضيب ثمار الفانيليا في مدغشقر وهي بلد عضو في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية.

لقد حققت حتى الآن الدول الأعضاء في مجموعتنا كما مواطنوها مكاسب ذات شأن. ساهم إلغاء الحاجز أمام التجارة بين دول الأعضاء في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية في تحقيق نمو استثنائي في منطقتنا. فازداد حجم التجارة بمقابل خمسة أضعاف من 3 بلايين دولار في سنة 2000 إلى 15 بلايين دولار في سنة 2009. تنتقل الآن سلع المنتجات الغذائية ومواد البناء بكميات أكبر عبر حدود الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية.

أفادت وكالتنا لتأمين تجارة أفريقيا (FTA) أيضاً التاجر الصغير العابر للحدود بموجب نظام التجارة المبسطة

(STR) الذي وضعته السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، وبصورة رئيسية النساء والشباب الذين يتجرون بكميات صغيرة من السلع. يجتاز هؤلاء التجار الصغار الحدود القومية بباصات، شاحنات، دراجات هوائية وحتى على الأقدام، حاملين معهم سلعاً تقدر قيمتها بوجه عام بأقل من 500 دولار، ولذلك، لا يطلب منهم إبراز شهادة منشأ لهذه السلع.

هذه المعاملات صغيرة جدًا ضمن المخطط الكبير للتجارة الدولية ولكنها تصنع فرقاً مهماً في حياة الناس الذين يتجرون بكميات صغيرة من المنتجات كالذرة، السكر، الفول، والمشروبات. ولأن النساء ناشطات للغاية في هذا المستوى من التجارة، فإن هذه التجارة الصغيرة العابرة للحدود تساهم في

مدينة ناغا تعمل من أجل الشفافية والمساعدة

مقابلة مع جيسي روبيرو



Courtesy of Randyvic Villafior-Naga City Visitors Center

تنشر مدينة ناغا كل ثلاث سنوات ميثاقاً تشرح فيه مسؤوليات المدينة تجاه الشعب

سؤال: السيد رئيس البلدية، كيف تصف العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية؟

جيسي روبيريو: من المهم لنا إظهار ممارسات الحكم الرشيد بغية الحصول على ثقة قاعدتنا الشعبية، وداعي الضرائب. تشجع الثقة شركات الأعمال على الاستثمار في المدينة. كما تشجع الثقة هذه الشركات على دفع الضرائب الالزامية كي تتمكن من استخدام أموال الضرائب في الاستثمار في البنية التحتية، وفي الاستثمار في نشاطات ترتبط بتعزيز تطور المدينة.

الحكم الرشيد يعني تطبيق حكم القانون، يعني الشفافية في جميع المعاملات التي تتم في دوائر البلدية، يعني وضع مقاييس لجميع الأمور التي نقوم بها وجعلها معروفة لدى كل فرد. نحن نعمل على جعل البلدية مسؤولة عن معايير معينة قابلة للقياس يتوجب علينا إيصالها إلى المقيمين في المدينة لا يتمثل ذلك بمجرد القول: «آه، نحن نمارس الحكم الرشيد في ناغا». وبدلاً من ذلك، نقول: «هذه هي النقاط المحددة لكيف

حققت مدينة متوسطة الحجم في الفلبين سمعة لها كنموذج لممارسة الحكم الرشيد. وهذه السمعة لم تكتسب بفضل عمل أو بيان واحد، بل من خلال عمل تلو الآخر، وشهر تلو الشهر، وسنة تلو السنة. خدمت مدينة ناغا مواطنها باستمرار وبصورة يعتمد عليها، ونالت ثقفهم وائتمانهم. شغل جيسي روبيريو منصب رئيس بلدية مدينة ناغا المنتخب لمعظم السنوات العشرين الماضية. دخل إلى حكومة المدينة حاملاً شهادتين جامعيتين عاليتين وخبرة حصل عليها نتيجة عمله في شركة أغذية استهلاكية. تلقت مدينة ناغا أكثر من 150 جائزة دولية وقومية وإقليمية، لممارستها السليمة والمبكرة. نالت تقديرًا من مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر لكتافتها في إدارة التكاليف كما من الأمم المتحدة لامتيازها في حقل الخدمة العامة. يحكم رئيس البلدية روبيريو المدينة مع مجلس البلدية المؤلف من 13 عضواً، وقد تحدث مع شارلين بورتر المحررة الإدارية للمجلة الإلكترونية، إيجي جورنال بيو آس آيه.

وصول الركاب إليها وتحديد الطرق المختلفة لها. كانت هذه مسألة إدارية تتعلق بحركة السير.

عندما أجرينا الاستفتاء حول المنطقة التجارية الجديدة، كنا نحاول بالأساس بناء ملكية تلك الفكرة لدى أصحاب المصلحة وعامة الناس. كان يلزم توفير مبالغ مالية ذات شأن من الخزينة العامة لتطوير هذه المنطقة، وهذا ما دفعنا إلى إجراء التصويت. بعد التصويت، لم يأت الدعم للمشروع من مجلس المدينة وحسب بل وأيضاً من المدينة بكمالها. كان علينا تأمين استمرارية الدعم للمشروع. وعندما يتوفّر لك ذلك فإنك تعزز إمكانية التكهن، والاستقرار، وتجنّب ثقة أصحاب الأعمال.

سؤال: ذكرت الإجراءات التي قامت بها المدينة لخلق الشفافية في إصدار التراخيص وتنظيم شركات الأعمال. السياسات الشفافة جذابة للغاية للشركات والأعمال عندما تنظر في مسألة توسيع عملياتها إلى مناطق جديدة. فهل حققت هذه الأعمال التي قامت بها مدينة ناغا فائدة من خلال استثمارات شركات الأعمال؟

روبيريدو: أكبر مشغل للمجمعات التجارية الكبرى في الفلبين هو شومارت، أو SM. أقام هذا المشغل مجمعاً تجارياً في المنطقة التجارية الجديدة، فخلق 2000 فرصة عمل واستثماراً بقيمة مليار بيزو فلبيني (21.3 مليون دولار أمريكي).

والسبب الذي مكن هذا المشغل من تحقيق ذلك كان الاستفتاء الشعبي الذي أنشأ منطقة الأعمال المركزية رقم 2. وقد تم الترخيص القانوني لإنشاء المنطقة التجارية رقم 2 من جانب حكومة المدينة، وطورت هذه المنطقة كي تتمكن من توفير

نظام بذلك. هذا هو ما يمكنكم توقعه من حكومة المدينة. هذه هي الواجبات المطلوبة منا بينما نقوم بخدمة الناس وتطور المدينة.“

سؤال: أعطني بعض الأمثلة لتلك النقاط المحددة التي ذكرتها.

روبيريدو: منذ العام 2001، ونحن نصدر ما نسميه بميثاق المواطنين. صادقنا على قانون محلي يفرض على البلدية أن تحدث المعلومات الواردة في ميثاق المواطنين مرة كل ثلاث سنوات. يخبرك هذا الميثاق بالضبط ما سوف تعمله حكومة المدينة للمقيمين في المدينة. فعلى سبيل المثال، إصدار تراخيص البناء، من المسؤول، وما هي الرسوم، وما شابه ذلك.

تنشر كافة هذه المعلومات في كتاب يوزع على المقيمين في المدينة كي يتعرفوا بدقة على ما يمكنهم توقعه من بلدتهم. يخوض هذا العمل الفساد بدرجة ذات شأن. فعندما تعرف على الإجراءات، وعندما تعرف من هو المسؤول عن الإجراءات، يصبح النظام شفافاً وخاصضاً للمساءلة.

لدينا قانون محلي آخر يفرض علينا إشراك منظمات غير حكومية وممثلين عنها كي يكونوا حاضرين في كل تحرك تقوم به في المدينة. وفي الواقع، ينشئ هذا القانون ما نسميه مجلس سكان مدينة ناغا. وهو اتحاد يضم جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في المدينة. يسمى هذا المجلس ممثليه لعضوية اللجان في حكومة المدينة، ويشكل هؤلاء الأعضاء جزءاً من النصاب القانوني في اجتماعات لجنة مجلس المدينة. كما يمكنهم التصويت، ويمكنهم التنازل مع المسؤولين المنتخبين. لقد جرى التصديق على هذا الميثاق في منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

قبل ذلك، أجرينا أول استفتاء شعبي في تاريخ الفلبين عندما طلبنا من الناس أن يصوتوا على مسائل تنمية معينة، قد يكون لها تأثير طويل الأمد على تطوير مدينة ناغا. وهكذا، طلبت التصويت، واعتقد أنها كانت المرة الأولى والوحيدة التي تطلب فيها وحدة حكومية محلية من الناس التصويت على مسائل تنمية. فقد سُئلوا المواطنين، أولاً، ما إذا كانوا يرغبون في أن تتشكل المدينة منطقة تجارية جديدة، وثانياً، ما إذا كانوا يسمحون لحكومة المدينة بالاستدانة لتمويل إنشاء هذه المنطقة الجديدة، وثالثاً، ما إذا كان يجب على حكومة المدينة ان تفرض نظام ترميز لوني على الدراجات الثلاثية العجلات (دراجات نارية لها عربة جانبية). إنها دراجات نارية للخدمة العامة وأردنا ترميزها بالألوان لتسهيل



Courtesy of Randyic Villafior-Naga City Visitors Center

يقول جيسي روبيريدو، رئيس بلدية مدينة ناغا، إن "الحكم الرشيد يعني تطبيق حكم القانون، يعني الشفافية في جميع المعاملات التي تتم في دوائر البلدية".

نفسي لمنصب رئيس البلدية. وهكذا قلت لنفسي: "لماذا لا؟"
سؤال: وكان عمرك آنذاك 29 سنة فقط؟

روبريدو: نعم. عندما توليت منصب رئيس البلدية كان عمري 29 سنة فقط. خدمت خلال ثلاثة دورات من عام 1988 حتى عام 1998. ثم تركت المنصب لمدة ثلاثة سنوات بسبب قوانين تحديد فترة تولي المنصب. بعد ذلك أعيد انتخابي عام 2001 وسوف أبقى في المنصب حتى عام 2010.

سؤال: وهكذا عندما أجبرت حركة "سلطة الشعب" ماركوس على التخلي عن السلطة أصبحت شاباً لديه أحالم أعظم لبلده.

روبريدو: هذا صحيح. وكما يقولون، من الأفضل لك أن تضع مالك حيث يوجد فنك. كنت أعزّياً في ذلك الوقت، وكان الوقت مناسباً لي للعمل في الحكومة دون أن أتعرض لضغوط كبيرة جداً من عائلتي وحيث كان يتوفّر لي وقت أكثر للتفكير بما أستطيع ان أفعله للمجتمع الأهلي وللمدينة.

سؤال: تلقيت تقديرًا واهتمامًا كبيراً بشأن بفضل السياسات التي طبّقها هناك. ما هو نوع التأثير الذي أحدثته أعمالك والاهتمام الذي حصلت عليه في مدن ومجتمعات أهلية أخرى في الفلبين؟

روبريدو: لدينا ما نسميه "قانون تمكين الشعب" للمدينة. الأن أصدروا قانوناً مشابهاً له على الأرجح في خمس مدن أخرى في البلاد كما في عدة بلدات أخرى. لذلك أصبح مفهوم تقاسم السلطة وتمكين القاعدة الشعبية اتجاهًا سوف يستمر في المستقبل.

يعترف قانون تمكين الشعب بمساهمة المجموعات المنظمة في المدينة. هناك مجلس للشعب ولديهم صوت في جميع لجان المدينة. ويتمثل التحدى الأصعب في كيفية اخراط العائلات العادلة، التي لا يهتم أفرادها بالسياسة بل يهتمون فقط بجمع النفايات، وبأن أضواء الشوارع تعمل بانتظام، وبأن الطرق مرصوفة. بتقديم الخدمات الأساسية. ولذلك قلنا، لأنّي بشكل آخر من الانخراط يسمح للعائلات العادلة بالتحدث إلينا. ولذلك صادقنا على قانون الحكم I، وحرف I هنا يعني الانفتاح على المعلومات، الحكم الذي يشمل الجميع، الانخراط المتقاعل، والإدارة المبتكرة.

يتم نشر موازنة المدينة ويستطيع أي شخص الإطلاع عليها. هذه الأدوات بدأت تجذب اهتمام الناس في أمكّنة أخرى من الفلبين. وفي عام 2001، صادقنا على ميثاق المواطن الأول، والآن هناك قانون قومي يفرض على الجميع أن يكون لديهم ميثاق المواطن.

لدينا مشروع آخر وهو: إعادة ابتكار مجلس مدارس المدينة. نحن شركاء مع منظمة غير حكومية وهي مؤسسة سينرجيا. يتركز الاهتمام بصورة أساسية على تحسين نوعية التعليم العام من خلال تعزيز مشاركة الأهل وتمكين المدارس. وهكذا، فإن هذه الأعمال هي ابتكارات تتعلق بنظام الحكم أكثر

مساحات أكثر للتنمية التجارية في المدينة. وقد ضمن هذا الاستفتاء الشعبي دعم القاعدة الشعبية.
أما النتائج، فهي مدعاة في الواقع بالعمليات. فعندما نستثمر الأموال في البنية التحتية، نقول دائمًا إنه يتوجب علينا أن نفعل أكثر بمبلغ أقل، وذلك كي نستطيع أن نعمل أكثر.
عندما نقصد في المال العام، تستطيع الحكومة أن تعمل أكثر.
وهكذا بالنسبة لنا، إنها عملية تجمع ما بين استخدام التشريع، وإشراك الناخبين، وتأمين الدعم كي نتمكن من إنشاء مناطق ومواقع جديدة للتنمية. وعندما تفعل ذلك، يدرك الناس انهم يحصلون على قيمة أموالهم، ثم تعود إلى استئناف دورة جمع الضرائب.

رفعنا الضرائب مرتين خلال السنوات الخمس الماضية. وفي الحالتين أصدرت غرفة التجارة قرارات تقول في الواقع: "يا مجلس البلدية، انطلقوا وارفعوا الضرائب على الأماكن المبنية". هذا بحد ذاته يبين كيف غيرنا مواقف سكان المدينة.
عندما يقول دافعو الضرائب "انطلقوا وارفعوا الضرائب"، فإن ذلك يخبرك بأنهم يتّقدون بطريقة إتفاق أموالهم، وبأنهم معنيون بتطهير تخطيط المدينة، وبأنهم مستعدون لتقاسم العبء. وهذا يشكّل أهم ناحية لكيفية قيامنا بعملنا في المدينة.

سؤال: ما هو حجم مدينة ناغا؟

روبريدو: يقيم حوالي 160 ألف نسمة في المدينة بشكل دائم، ولكن عدد السكان خلال النهار يصل إلى ما بين 300 و350 ألف نسمة نظراً لقدوم الناس إلى المدينة للعمل والدراسة. لدينا ثلاثة جامعات ومعظم الوظائف في المنطقة تتوفّر في المدينة.
يستدّ حساب التحويلات المالية من الحكومة إلى المدينة إلى عدد السكان الذين يقيمون في المدينة على الدوام ولذلك يمكن القول إننا نحصل على النسبة الدنيا من الصدقة. ولكن من وجهة النظر الأوسع، فإن هؤلاء الناس يساهمون في التنمية الاقتصادية للمدينة، ولذلك لا نقلق كثيراً لهذا الأمر.

سؤال: خلال نشأتك في الفلبين، كان فرديناندو ماركوس رئيساً للبلاد. هناك اعتراف الآن بأن فترة حكمه كانت تنسى بفساد كبير. ما هو التأثير الممكن أن تكون قد تركته تلك السنوات على فلسفك حول نظام الحكم؟

روبريدو: عندما كنت في سن أصغر، كان مسار حياتي المهني موجوداً نحو العمل في شركة خاصة ومن ثم التدرج إلى مراكز أعلى في الشركة. ولكن عندما جرى اغتيال عضو مجلس الشيوخ بنينيو أكينو عام 1983، التحقت بمنظمة ذات توجهات يسارية، واتضح لي أن هناك أشياءً أكثر أهمية في الحياة من الحصول على وظيفة جيدة في شركة ما.

اشتركت في مسيرات جادة أياً كان احتجاجاً على مقتل عضو مجلس الشيوخ أكينو. وبعد أن ترك ماركوس الحكم، سُئلت ما إذا كنت مهتماً بالعمل في الحكومة. استطعت أن أحصل على فرصة سنة واحدة بدون راتب من الشركة التي أعمل فيها، وسمحوا لي بالعودة إلى ناغا للعمل في الحكومة. وبعد مرور سنة واحدة على عملي في الحكومة، طلب مني الناس أن أرشح

مما تتعلق بإدخال موارد جديدة.

لقد ذهبت إلى مقاطعات أخرى لمناصرة هذه المسائل والتحدث عنها كمصدر مسؤول. لذلك فنحن قد نرون وعلى درجة من الثقة تخولنا بأن نعتبر المدينة كمصدر في كل هذه الأمور.

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأمريكية.

إنشاء شركات أعمال عالية التأثير

الميرا بيراسي



Courtesy of Endeavor

أنشأ أندى فراير (إلى اليسار) وسانتياغو بيلنكيس أكبر شركة أعمال للتجهيزات المكتبية في أمريكا اللاتينية.

كان الجميع ينظر بعين الحسد تجاه أندى فراير وسانتياغو بيلنكيس. فقد حصل الاثنان مباشرةً بعد تخرجهما من الجامعة في التسعينيات من القرن العشرين على وظائف محترمة برواتب عالية لدى شركة بروكتور آند غامبل العاملة في بلدانها الأرجنتين، عندما ان شركه بروكتور آند غامبل هي شركة متعددة الجنسيات تنتج منتجات للعناية الشخصية وللاستعمال المنزلي.

كانت ولا تزال فرص العمل صعبة التوفير في الأسواق النامية كالأرجنتين. ولم يكن هناك الكثير من المبتكرين الراغبين في ركوب المخاطر وخلق فرص العمل. وهكذا، ووفق طريقة التفكير المحلية، كان كل فرد يحصل على وظيفة يعتبر محظوظاً. لكن أندى وسانتي المذكورين تركا عملهما في الشركة وركزا كل طاقتهما على إنشاء شركة لبيع التجهيزات المكتبية، تحمل اسم "أوفيس نت" (OfficeNet). استلهموا

لا يستطيع رجال الأعمال المغامرة تحقيق الازدهار أو المساعدة في الازدهار العام في حال أحبطت الرشاوى والبيانات المالية الزائفة أعمالهم. لكن هناك رجال أعمال مغامرة واعدين في البلدان النامية ومن يرغبن في العمل بشفافية وإخلاص مثل زملائهم في البلدان المتقدمة. منظمة إنديفور، وهي منظمة لا تتغىي الربح، تبحث عن هؤلاء المبادرين وتوجههم نحو كيفية الحصول على الرساميل والمشرورة التي يحتاجون إليها، وهذا يتم تمكن رجال الأعمال الذين يملكون الرؤيا، والتصميم ويشحمون في خلق فرص العمل وتحقيق الازدهار في مجتمعاتهم الأهلية.

الميرا بيراسي هي نائبة الرئيس لشؤون السياسة والتواصل لمنظمة إنديفور، ومركزها في مدينة نيويورك.

يقود سيارة أجرة؟ لماذا لم يكن من رجال الأعمال المغامرين؟

سأل السائق، ”ما هو رجل الأعمال المغامر؟“ لم يكن قد سمع من قبل عبارة ”رجل أعمال مغامر“ لأنه في التسعينيات من القرن العشرين لم تكن هذه العبارة موجودة في اللغة الإسبانية.

سعت روتبرغ إلى التفتيش عن رجال أعمال مغامرين في الأسواق الناشئة يمكنهم رؤيا كبيرة، وشفاغا، وقدرة تأثير عالية. أرادت أن تزودهم بالمرشدين، بالشبكات، والأدوات التي تساعدهم في نقل مشاريعهم إلى المستوى الأعلى.

قد يمكن هذا الدعم رجال الأعمال المغامرين ذوي التأثير العالي من رفع حجم أعمالهم، وبذلك بناء قطاع خاص نابض بالحيوية، وصديق للاستثمار، ومؤازر لقيام طبقة متوسطة قوية. في نفس الوقت، كانت رؤيتها ان هؤلاء الأشخاص قد يلعبون أدوارا ملهمة في مجتمعاتهم الأهلية وفي بلدانهم.

كانت روتبرغ قد شاهدت الأعجوبة التي حققتها التمويلات الصغيرة عبر مختلف أرجاء أميركا اللاتينية. فمن خلال الحصول على قروض بقيمة 50 أو 100 دولار، تمكن الملايين من متلقى هذه القروض من إنشاء أعمال وسعوا لانطلاق أنفسهم من الفقر. وربما كان بإمكان نفس هذه الاستراتيجية ان تساعد شركات الأعمال المكافحة لكي تصبح شركات رئيسية.

كانت روتبرغ تعرف أن استثمارات بملايين الدولارات كانت تصب في الشركات الكبيرة التي تعمل في الأسواق الناشئة، والتي تملكها عائلات ثرية. ولكن لم يكن هناك أي مستثمرين راغبين في المخاطرة برأس المال لدعم رجال الأعمال مغامرين وادعين بالنجاح من أمثال أندى وسانتي. فقد كانوا قد باشروا في إنشاء شركة أعمال ولكنهم كانوا لا زالوا بحاجة إلى دعم إضافي كي ينموا.

ساعدت منظمة إنديفور أندى وسانتي في تقوية عمليات شركتهما، وإدارتها، وتمويلها. كما ساعدتهما في الحصول على الرأسمال لتنمية أعمالهما دون دفع رشاوى أو اللجوء إلى ممارسات غير أخلاقية. وضعت منظمة إنديفور أندى وسانتي في الاتصال مع توم ستبرغ من شركة ستيبيلز لكي يقدم لهما المشورة حول بناء وتوسيع أعمال شركة او فيس نت.

بحلول العام 2004، اشتريت شركة ستيبيلز شركة او فيس نت وساعدتها لتصبح أكبر شركة مزودة للتجهيزات المكتبية في أميركا اللاتينية. والأهم من كل ذلك، انها غيرت ميدان اللعب في الأرجنتين. فقد تأثرت شركات أعمال أخرى في الأرجنتين بنموذج أندى وسانتي، وبدأت بالاحتفاظ بمجموعة واحدة من السجلات الحسابية الدقيقة ورفضت دفع رشاوى. كانت تسد فواتير الموردين وتسلم الخدمات إلى زبائنها في الوقت المحدد. وكانت توافق لتكرار قصة نجاح شركة او فيس نت.



ليندا روتبرغ (إلى اليسار) من منظمة إنديفور تشاهد مع ليلى فيليز، إحدى مؤسسي ستة صالونات تجميل توسيع بدعم من منظمة إنديفور.

فكرة عملهما من نموذج الأعمال الذي عممتها شركة ديل لأجهزة الكمبيوتر لتسويق تجهيزات مكتبية إلى الزبائن من خلال الكتالوغات. وأنه لم يكن لديهما متجر له وجهة على الشارع، تمكنا من الاقتصاد في التكاليف الثابتة وأصبحا قادرین على تقديم أسعار تنافسية إلى الزبائن.

كانت ردة الفعل التي حصلت عليها من جميع الناس تقريباً بأنهم ”مجانيين“.

و قبل لأندي وسانتي انه من أجل تسليم الطلبات في الوقت المحدد والحصول على زبائن، عليهم ان يدفعوا رشاوى وان يزيفا البيانات المالية. تبدو هذه الممارسة غير شريفة في نظر رجال الأعمال الغربيين ولكنها لم تكن كذلك في ذلك الوقت والمكان. كانت بكل بساطة الطريقة المتبعة في ممارسة الأعمال في الأرجنتين.

لم يقبل أندى وسانتي دفع الرشاوى، أو تقديم العمولات، أو تزيف البيانات المالية. أراد الاثنان أن يديرا الأعمال بطريقة أخلاقية وشفافة تهدف إلى خدمة الزبون. فقد كانا يحلمان باستنساخ قصة النجاح التي حققها توم ستبرغ، رجل الأعمال المغامر من بوسطن الذي أنشأ شركة ستيبيلز (Staples) للمعدات والأجهزة المكتبية التي تبلغ مبيعاتها السنوية عدة ملايين الدولارات. أراد أندى وسانتي أن يجعلان من شركتهما أو فيس نت، بمثابة شركة ستيبيلز لأميركا اللاتينية. وهذا بالضبط ما قالاه إلى ليندا روتبرغ عام 1998 عندما كانت قد بدأت بإطلاق منظمة إنديفور.

بذور منظمة إنديفور

كان تأسيس منظمة إنديفور فكرة روتبرغ لمساعدة رجال الأعمال في الأسواق الناشئة، وهي فكرة نشأت لديها في أحد الأيام عندما كانت تركب في سيارة أجرة في بوينس آيرس. علمت ان سائق السيارة يملك شهادة في الهندسة، وسألته لماذا

البارزين في البرازيل. وجّه قادة الأعمال هؤلاء الاثنين اللتين ابتكرا مادة بيليزا ناتورال إلى فتح معمل تصنيع خاص بهما وشجعواهما على فتح صالونات تجميل أخرى في مدينة ريو. والأكثر أهمية، كما تقول ليلي، “منحتي منظمة إنديفور الثقة للإيمان بأحلامي، التفكير على نطاق كبير، والإيمان بأنني أستطيع أن أكون قائدة أعمال كبيرة أيضاً”.

يعلم اليوم لدى شركة بيليزا ناتورال أكثر من ألف موظف، وتدير الشركة ستة صالونات تجميل في البرازيل ومعمل تصنيع. كما حققت في عام 2008 إيرادات تجاوزت 30 مليون دولار أمريكي.

دليل منظمة إنديفور للنجاح

خلال التدقيق في الآلاف من المرشحين لتقى مساعدتها، أصبحت منظمة إنديفور تدرك بأن الذين لديهم إمكانيات تأثير عالية يدخلون إلى العملية في مراحل مختلفة، وفي صناعات مختلفة، ويحتاجون إلى أشكال دعم مختلفة. لا يوجد تعريف واحد ينطبق على الجميع “لرجل الأعمال المغامر صاحب التأثير العالي”， ولكن كقاعدة تبحث منظمة إنديفور عن مبادرين من أصحاب الرؤيا يديرون شركات أعمال ذات إمكانيات عالية تظهر الابتكار، وتحقق إيرادات سنوية تتراوح بين 500 ألف و20 مليون دولار أمريكي. تشمل محفظة زبائن منظمة إنديفور شركات مزودة لتكنولوجيا المعلوماتية، مهندسين مدنيين ومعماريين، مصممي أزياء، وحتى جزارين.

بعد أن يتم انتقاءهم، تزود المنظمة إنديفور إلى رجال الأعمال المبادرين ذوي التأثير العالي خدمات مصممة حسب حاجة كل رجل أعمال مغامر. خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية، أنشأت المنظمة إنديفور شبكة فينتشور كور (VentureCorps) النشطة، وهي شبكة تضم قادة أعمال محليين ودوليين يقumen النصيحة المجرية، وأسماء الأشخاص الممكن الاتصال بهم، ويدعمون ثلبة الحاجات التي يحتاج إليها رجال الأعمال المغامرون. تركز خدمات منظمة إنديفور على تزويد الإرشاد الخاص إلى قادة الأعمال المحليين والعالميين، وإلى أصحاب المواهب الإدارية العاملين لدى شركات ناجحة وتخروا من أهم كليات الأعمال وتأمين الوصول إلى شبكات يصعب اخترافها.

منظمة إنديفور هي بصورة أساسية نموذج للتنمية: مهمتنا هي تمكين شركات الأعمال المغامرة العالمية التأثير بأن تزدهر في دول نامية كما ازدهرت في أميركا الشمالية. لذا نأخذ في الاعتبار مثلا سيليكون فالي. مجتمع كاليفورنيا الذي أصبح يعرف بأنه منجم الابتكار في حقل تكنولوجيا المعلوماتية ليس مجرد مجموعة من رجال الأعمال المغامرين، بل يضم جامعات تملك قدرات عظيمة في حقل الأبحاث والتطوير، مستثمرين راغبين في تحمل مخاطر حقيقة، مستشارين يزودون الدعم الحاسم، ومجتمعا يكرّم المبادرة التجارية المغامرة.

في العام 2006، قابلت في أوروغواي توomas فريدمان

بحلول العام 2007، كانت شركة أو فيس نت قد أوجدت 700 فرصة عمل.

إنديفور توسيع

أصبح اليوم حلم ليندا روتبرغ حقيقة في أسواق 11 بلداً ناماً حول العالم: الأرجنتين، البرازيل، التشيلي، كولومبيا، مصر، الهند، الأردن، المكسيك، جنوب أفريقيا، تركيا والأوروغواي.

وغير هذا الطريق، تمكن الآلاف من رجال وسيدات الأعمال من تحقيق ازدهار جديد، مثلما حدث مع ليلي فيلizer من البرازيل.

ترعرعت ليلي في صاحبة فقيرة في ريو دي جانيرو. كان والدها بوبا والدتها خادمة. ووفقاً لإمكانيات المناحة أمامها، كان مستقبل ليلي بيتو كثيـا، ولكن كان لديها حلم أكبر.

طورت ليلي، مع ابنة عمها زيـكا، ”طريقة للعناية بالشعر“ في صالون للتجميل، تركزت على مادة أخته عناها، لتتميلس الشعر، لا يمكن بيعها على رفوف المتاجر. أرادت ليلي وزيـكا فتح صالون تجميل، على أمل أن تأتي النساء المهتمات بهذه المادة إلى ذلك الصالون لمعالجة شعرهن على يد اختصاصي في هذا المجال.

”مجانين“، قال لهاـما الناس. قيل لهـن، ”الناس القراء في الصاحبة القفيرة لا يستطيعون دفع المال لتسريح شعرهم“، ولكن ليلي وزيـكا كانتـا تعرفان ما هو غير ذلك. قالت ليلي لي في أحد الأيام، ”الناس القراء يرغـبون في أن يحسـوا بجمالـهم أيضاً“.

لم تكن لدى ليلي أو زيـكا أية شهادات جامعية في مادة الكيمياء. ولم تعملا أبداً في مختبر أبحاث وتطوير. ولكن بفضل سنوات من العمل في صالونات التجميل بدأـتا تصنـعـان مـحـولاً لـتمـيلـسـ الشـعـرـ منـ اـبـتكـارـهـماـ. لم تحـصلـاـ علىـ نـتيـجـةـ نـاجـحةـ فيـ بـادـيـ الـأـمـرـ. فقد سـقطـ شـعـرـ زـوـجـهـماـ بـعـدـ معـالـجـتـهـ بـإـحدـيـ التـرـكـيـاتـ، ولكنـ التجـارـبـ تـواـصـلتـ.

ولـكـنـ، فيـ نـهاـيـةـ المـطـافـ، نـجـحـ المـنـتـجـ وأـطـلقـتـ عـلـيـهـ اـسـمـ ”ـبـيلـيزـاـ نـاتـورـالـ“ـ (ـالـجـمـالـ الطـبـيـعـيـ). ثـمـ سـعـتـاـ لـفـتحـ أولـ صـالـونـ تـجـمـيلـهـماـ. وـخـالـلـ السـنـةـ الـأـوـلـىـ منـ الـعـمـلـ أـصـبـحـ مـادـةـ العـنـاـيـةـ بـالـشـعـرـ الـتـيـ اـبـتكـرـتـاهـاـ شـعـبـيـةـ إـلـىـ درـجـةـ انـ النـسـاءـ كـنـ يـتـنـتـرـنـ دـورـهـنـ لـأـرـبـعـ سـاعـاتـ لـمـعـالـجـةـ شـعـرـهـنـ بـمـنـتجـ بـيلـيزـاـ نـاتـورـالـ.

عرفـتـ لـيلـيـ وـزيـكاـ اـبـتكـرـتـاـ شـيـئـاـ ذـاـ تـأـيـرـ كـبـيرـ. وـعـنـ ذلكـ قـابـلـتـ الـمـسـؤـولـيـنـ فـيـ مـنظـمةـ إنـديـفورـ.

سـاعـدـتـ مـنظـمةـ إنـديـفورـ فـيـ وـضـعـ سـيـيـتـيـ الـأـعـمـالـ هـاتـيـنـ فـيـ مـجـالـ العـنـاـيـةـ بـالـشـعـرـ عـلـىـ اـتـصـالـ مـعـ أـهـمـ قـادـةـ الـأـعـمـالـ

أضاف توماس فريدمان فصلاً حول عمل منظمة إنديفور. وصف في هذا الفصل نموذج منظمة إنديفور وكيف تقوم بتشجيع رجال الأعمال المغامرين الوعادين في السعي لتحقيق أحلامهم.

كتب فريدمان يقول، “في أحيان كثيرة تجري مناظرات حول مكافحة الفقر ولكن لا تجري مناظرات مؤيدة لمبادرات الأعمال المغامرة.” وأضاف، “الفقر الملهمة لقصة نجاح أي شركة أعمال محلية لا يُعد ولا يُحصى: فليس هناك أي حافز أعظم من أن ينظر الفقير إلى واحد مثله تمكّن من تحقيق نجاح كبير بحيث يقول: “إذا استطعت أنت فعل ذلك، يمكنني أنا أيضاً ذلك.”

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة الأميركيّة.

الكاتب في صحيفة نيويورك تايمز، عندما كان مجتمعاً مع عدد من رجال الأعمال الذين حصلوا على مساعدات من إنديفور من ذلك البلد. كان يتعرّف للمرة الأولى على العمل الذي تقوم به منظمة إنديفور في إطلاق العنان للمبادرات ذات التأثير العالي حول العالم.

جلست بجواره، ولاحظت كيف كان يهتم برجال الأعمال المغامرين وبأفكارهم. بعد أسبوع قليلة، تبادل الرسائل مع المديرة التنفيذية الرئيسية لمنظمة إنديفور،ليندا روتنبرغ. تكلما حول كيف أن جهود منظمة إنديفور تمثل تحسيداً للمبادىء التي وصفها فريدمان في كتابه “العالم مسطح”，المنشور عام 2005 حول العولمة. منظمة إنديفور تجعل المجتمعات أكثر أماناً، في حين الذي تساعد فيه أيضاً البلدان في الانتقال من المساعدات الدوليّة إلى الاستثمار الدولي.

في طبعة منقحة لكتاب “العالم مسطح” نشر عام 2007،

الإصلاحات تعزز الأعمال التجارية في المدن الهندية

ميرتا كابول وجانا مالينسكا



Photo by Adam Jones, adamjones.freeservers.com

صاحب متجر يعتني بمتجره الصغير في السوق في مادوراي، الهند

وقد اشتراكنا ميرتا كابول وجانا مالينسكا في وضع تقرير بعنوان "ممارسة الأعمال في الهند، 2009". وتم وضع التقرير على يد فريق عمل من البنك الدولي بناء على تكليف من دائرة السياسة الصناعية والترويج في وزارة التجارة والصناعة في الهند. تتطرق معلومات إضافية حول التقرير الكامل وحول الباحثين والمساهمين العديدين فيه على موقع الإنترنت www.doingbusiness.org/india.

لتأخذ هذه القصة كمثال: شابة هندية تعود إلى البلاد بعد أن أكملت دراستها في الخارج حاملة معها فكرة رائعة لمشروع أعمال جديد، ولكن عليها أن تقرر أين تنشئ المشروع. وإنتمام

تنذهب السياسات الحكومية مذاهب شتى وبعيدة إما لتمكين مؤسسات الأعمال من النجاح أو لعرقلتها. وفي أي دولة ذات حكم فدرالي، قد تتبادر تلك السياسات وتحتفل اختلافاً كبيراً بين السلطات القضائية لمنطقة ما وأخرى من مناطق الحكم. ويتضمن تقرير أصدرته هذه السنة مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي الاختلافات الهامة الكثيرة بين ممارسات الحكومات المحلية وسياساتها المتعلقة بأنظمة وأحكام الأعمال التجارية. ويتناول هذا التقرير النظم التي تؤثر في سبع مراحل من حياة مؤسسات الأعمال المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

النجاح، وأين، ولماذا. ينظر التقرير في سبعة مواضيع تتعلق بالسلطات القضائية والممارسات المحلية: بدءاً بتأسيس شركة، ثم معاملات إجازات البناء، وتسجيل الملكية، وتسييد الصرائب، والتجارة عبر الحدود، ففرض تطبيق أحكام العقود، وصولاً إلى إغلاق شركات الأعمال.

نحو نظام مشجع لشركات الأعمال

تدين الهند بالكثير من نجاحها الاقتصادي إلى إصلاحات تحرير الاقتصاد التي أدخلت عام 1991. فقد ساعد الانفتاح أمام التجارة والاستثمار والسعى لإلغاء التنظيمات، والشخصية، والإصلاحات الضريبية في رفع متوسط النمو الاقتصادي ليصل إلى نسبة 8.5 بالمئة سنوياً خلال الفترة 2000-2008 (زيادة سنوية بنسبة 2 بالمئة تقريباً بالمقارنة مع سنوات العقد السابق)، كما انتشر ذلك 300 مليون إنسان من حالة الفقر المدقع.

ومع ذلك، فقد فشل النمو الذي حصل مؤخراً في خلق فرص عمل تكفي لاستيعاب الزيادة الهائلة في قوى الهند العاملة. فقد أظهرت دراسة أجرتها وزارة الإحصائيات الهندية أن نسبة 90 بالمئة من القوى العاملة لا زالت موظفة في القطاع غير الرسمي حيث لا يتوفر لها الأمان الوظيفي أو الدخل الدائم. أما الورتيرة الأسرع للنمو في الولايات الأكثر ثراءً، فإنها توسيع الفجوة القائمة حالياً بينها وبين الولايات الأكثر فقراً. ويشكل تعزيز النمو الشمولي أحد الأهداف الأساسية للتنمية في الخطة الخمسية الحادية عشرة للهند.

يجب على الحكومة القومية وحكومات الولايات والبلديات أن تستمر في العمل لإيجاد بيئة تنظيمية تشجع الشركات على العمل ضمن القطاع الرسمي وعلى النمو من أجل المساعدة في إطلاق العنان لقدرات المبادرين المحليين الراغبين في تأسيس الأعمال. فبإمكان الإصلاحات التي تفلصل الروتين الحكومي، وتوضح حقوق الملكية، وتتبسط الأصياغ للأنظمة ان تولد إيرادات كبيرة للشركات والعاملين. وما يدعو إلى الارتياح إن الإصلاحات التنظيمية قد بدأت تأخذ مجراها. ولكن و Tingira هذا التطبيق تختلف باختلاف أنحاء البلاد، ولا يزال أمام الهند طريق طويل قبل التمكن من مقارنتها بإنجازية مع الممارسات الدولية الفضلى.

المكاسب في بيئة الأعمال

يسجل تقرير "ممارسة الأعمال في الهند عام 2009" إدخال إصلاحات ذات شأن في نطاق الأعمال على المستوى



نساء هنديات يحولن الإنتاج الزائد إلى أصابع من المانغا. بدأ تنفيذ مشروع الأعمال الصغير هذا بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

Courtesy of USAID

الإجراءات الرسمية لتأسيس شركتها قد يتطلب أقل وقت ممكن في نويفا (30 يوماً). ولكن التراخيص والرسوم قد تتكلف أقل في باتنا (38 بالمئة من معدل الدخل الفردي)، أي حوالي النصف فقط مما قد تتكلفه في مومباي. وماذا يحصل إذا كانت بحاجة إلى مستودع وربطه بمرافق الخدمات العامة؟ يستغرق الحصول على جميع التراخيص حوالي 80 يوماً في بنغالور ووحيد آباد، وهذا أسرع بمقدار الصعفين، مقارنة بمتوسط 161 يوماً في الولايات الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). كما أنه يستغرق ستة أشهر أطول من ذلك في كولكاتا. ثم ماذا يحصل لو أخذت معاملات المبادر صاحب العمل الجديد إلى قيام نزاع يحتاج إلى حل في المحاكم؟ تتسنم هذه العملية بمليء إلى استنزاف الكثير من الوقت في الهند. ولكن في حين أنها ربما تستغرق 20 شهراً في غواهاتي فإنها قد تستغرق أربع سنوات في مومباي.

صحيح أن لكل المدن الهندية إطار عمل قانوني ومؤسساتي مماثل، ولكن الأنظمة المحلية والتطبيق المحلي للقوانين القومية تختلف. فقد منحت الإصلاحات الاقتصادية التي صدرت في التسعينيات من القرن العشرين الولايات حكماً ذاتياً أكبر، ولا سيما فيما يتعلق بشؤون الأراضي والتراخيص. وساهمت هذه الإصلاحات في حصول اختلافات واسعة في أنظمة ومارسات الحكومات المحلية عبر الهند، وهي اختلافات تؤثر في نشاط شركات الأعمال.

يدرس تقرير "ممارسة الأعمال في الهند عام 2009" تنظيم الأعمال من وجهة نظر شركة محلية يتراوح حجمها بين الصغير والمتوسط. ويستعرض التقرير 17 موقعًا عبر الهند، بما في ذلك مومباي، من أجل تقييم أي الإصلاحات قد حقق

تجتمع لجنة الأشجار للتصديق على زراعة الأشجار وإكمال مشروع البناء.

تعتمد المدة التي يتوجب على أصحاب المشاريع انتظارها لتسجيل ملكيّتهم أيضًا على مكان إقامة مشاريعهم. فإذا كان ذلك في جايبور، يتم تسجيل المبني ويصبح جاهزًا لاستضافة شركة أعمال جديدة خلال 24 يومًا، أي أسرع بخمسة أيام من يستغرقه ذلك في بهوبانشوار حيث يتطلب الأمر 126 يومًا. فجايبور من بين المدن التي أدخلت استعمال الكمبيوتر إلى سجلات الأرضي فيها، مما سهل على أصحاب المشاريع البحث عن وجود أي أعباء أو تكاليف على العقار وعلى تسجيل صكوك بيعها. غورغافون، الولاية الأولى من حيث تسجيل الملكيات، زادت سرعة تسجيل عمليات نقل الملكيات فيها من خلال تطوير برامج خاصة وتدريب موظفي دائرة التسجيل على استعمالها. وخففت عدة ولايات معدلات رسم الطابع، مثل دلهي (من 8 بالمئة إلى 6 بالمئة للرجال ومن 6 بالمئة إلى 4 بالمئة للنساء) من أجل تشجيع أصحاب المبادرات على تسجيل أملاكهم رسميًا.

وعلى وجه الإجمال، وجَد التقرير أن تأسيس وتشغيل شركة أعمال هو أسهل ما يكون في لودهيانا، وحيدر أباد، وبهوبانشوار وأصعب ما يكون في كوشي وكولكاتا. ولكن بالنسبة للحكومات الملزمة بالإصلاح، فإن الأمر المهم هو تثبيت إدخال الإصلاحات وليس التصنيف المطلق. وفي حين ان بعض الواقع تعمل بأداء أفضل من موقع آخر في التصنيف الإجمالي، فإن الواقع الذي تحتل أدنه مرتبة في التصنيف بعض الممارسات الجيدة. فعلى سبيل المثال، تحتل كولكاتا المرتبة الأخيرة بين الواقع السبعة عشر التي جرت دراستها، لكنها تحتل المرتبة الثانية بين الولايات من حيث أدنه إكالاف البدء بتأسيس شركات الأعمال. وبالنسبة لمدن أخرى، فهذه ممارسة تستحق الاقتداء بها.

الإصلاحات القومية في سياق عالمي
ساهمت الإصلاحات القومية في رفع كفاءة الأنظمة الضريبية. في عام 2005، بدأت الحكومة القومية بإدخال نسبة موحدة لضريبة القيمة المضافة في كافة الولايات الهندية، فألغت بذلك بعض التأثيرات التراكمية التي تسببتها الضرائب المحلية. وبحلول العام 2008، كانت كل الولايات قد تبنّت نظام ضريبة القيمة المضافة. وفي العام 2007 جرى تخفيض نسبة ضريبة المبيعات المركزية من 4 بالمئة إلى 3 بالمئة.

حسنت الهند أيضًا إطار عملها القانوني والتنظيمي بطرق سهلت تطبيق أحكام العقد وقوانين الإفلاس خلال العقدين الماضيين. في عام 2008، سمحت المحكمة العليا في الهند برفع الدعاوى بطريقة إلكترونية. ويتم التخطيط لإدخال أنظمة لتقييم الدعاوى الكترونياً لدى المحاكم الكبرى في الولايات في المستقبل القريب، ثم فيمحاكم المقاطعات أيضًا في نهاية المطاف. يوفر موقع جديد على شبكة الإنترنت للمحاكم الهندية [http://www.indiancourts.nic.in] نقطة واحدة للوصول إلى المعلومات المتعلقة بأعمال المحكمة العليا و 21 محكمة

القومي ومستوى الولايات والبلديات في 14 موقعًا من أصل 17 موقعًا حدد التقرير معاييرها. وتشمل هذه الإصلاحات اعتماد الكمبيوتر في جميع السجلات الرسمية، ونشر تسجيل شركات الأعمال والضرائب على شبكة الانترنت، وإنشاء “أنظمة النافذة الواحدة” لإنتهاء معاملات الطلبات (وهو نظام لتسهيل التجارة عبر الحدود يسمح بإنها المعاملات في موقع واحد)، وجميع هذه الأمور تسهل على شركات الأعمال التقيد بالقواعد والأنظمة السارية.

تسجيل شركة أعمال يُشكّل نقطه الاتصال الأولى للمبادر الجديد الراغب في تأسيس العمل مع الهيئات التنظيمية الحكومية، وقد جعلت الإصلاحات عملية التسجيل أكثر سهولة. إذ مكنت مبادرة وزارة شؤون الشركات، المعروفة باسم MCA21، من تسجيل الشركات الإلكترونية. أما الحصول على الموافقة على اسم الشركة فقد أصبح يستغرق يومين الآن في كافة المدن السبع عشرة بعد أن كان يستغرق أربعة أيام في ستة في العام 2006. توفر النسخة الإلكترونية لشهادة التأسيس خلال يومين أو ثلاثة بالمقارنة مع تسعه إلى عشرة أيام في العام 2006. جعلت ولايتا بهوبانشوار وحيدر أباد تسجيل ضريبة القيمة المضافة والضريبة المهنية أكثر سهولة من خلال نقاط وصول إفرادية، وخففت ولايتا باتنا ورانشي رسم الطابع على وثائق تأسيس الشركات.

أصلحت الحكومات المحلية أيضًا الإجراءات المتعلقة بتراخيص البناء. وساهم اعتماد نظام الكمبيوتر بالترافق مع زيادة الكفاءة الإدارية في تسريع عمليات الموافقة على طلبات تراخيص البناء بمقدار 25 يومًا في المتوسط. وأدخلت ولايات بنغالورو، وغورغافون، وحيدر أباد أنظمة النافذة الواحدة الكفوءة لمعالجة طلبات تراخيص البناء. وجعلت ولايتا أحمد أباد وشيناي من الممكن لمعهدى البناء تقديم خرائط البناء الإلكتروني للتذيق الآلي وللمقارنة مع قواعد البناء ومخططات تقسيم المناطق. ومع ولايتا بنغالورو وحيدر أباد، مكنت هاتان الولايات من تعهدي الإنساءات من تمنع طلباتهم على شبكة الإنترنط. وفي عشر من أصل المدن السبع عشرة، أصبحت استمرارات الطلبات متوفرة على شبكة الإنترنط، الأمر الذي يختصر رحلة واحدة على الأقل من زيارات شركات الأعمال إلى البلدية، وفترة بعد ظهر يوم كامل كان من المحتمل، لولا ذلك، قضاؤها على الطريق.

وولاية بنغالورو هي أفضل ولاية من حيث سهولة التعامل مع تراخيص البناء. فعلى المستوى العالمي، تحتل هذه المدينة المركز 72 من بين 181 اقتصاداً، متقدمة على ايطاليا (81) وتأتي في مرتبة قريبة خلف النرويج (67). وتشكل المدينة مثلاً على أن بإمكان أي مدينة أن تبني سياسات مفيدة بيئياً دون أن تفرض علينا إضافياً على شركات الأعمال. إذ تحافظ مؤسسة البلدية في بنغالورو بحق فرض زرع شجرتين في قطع الأرض التي تتجاوز مساحتها 200 متر مربع عند الموافقة على رخصة البناء، ودون داع للقيام بزيارات منفصلة. وعلى النقيس من ذلك في مومباي يترتب على أصحاب المبادرات التجارية زيارة سلطة التشجير مرتين والانتظار لمدة شهر حتى

شركات الأعمال. وليس هناك من شك بأن الدراسة توفر خريطة طريق مفيدة للحكومات الجادة في تطبيق الإصلاحات التنظيمية.

تنافس الدول اليوم بضراوة في مجال الحصول على الصناعة. ومن المفروض أن يقود هذا التنافس الحكومات إلى إصلاح ظروف تأسيس الشركات بطرق يستند منها جميع أصحاب المبادرات في الأعمال، بدلاً من سلوك الطريق السهل من خلال تقديم حواجز خاصة وقطع أرض إلى الفلة من الشركات الكبرى. علاوة على ذلك، أصبحت المنافسة العالمية تتذبذب الطابع المحلي بصورة متزايدة. فلم تعد الدول المنفردة هي التي تتنافس مع بعضها البعض، بل أصبحت مواقع أو مدن معينة في العالم تتنافس فيما بينها، مثل كولكاتا ضد مونتيري (المكسيك) أو ضد ساو باولو (البرازيل)، بدلاً من الهند ضد المكسيك أو البرازيل. ولذا فقد يتوجب على الحكومات المحلية التي تسعى إلى الاستغلال الكامل لقدرات الشركات المحلية، وبالتالي إقناع المستثمرين بأنها تقدم فرصاً مربحة أكثر مما تقدم منافساتها، ان تسرّع من وتيرة تطبيق الإصلاحات.

الأراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن آراء وسياسات الحكومة الأمريكية.

كبير. يستطيع المتداولون التحقق من وضع قضائهم وتصفّح المعلومات حول الأحكام، والقواعد، والقضاء في كل محكمة.

رغم هذه الإصلاحات، لا يزال الطريق طويلاً أمام البيئة التنظيمية في الهند قبل بلوغ المعايير الدولية التي سوف تساعد في إطلاق العنان لقدرات أصحاب المبادرات في الأعمال. فما زال تأسيس شركة في المدن السبع عشرة، يتطلب اتخاذ 12 إجراء ويستغرق 34 يوماً في المتوسط، وهذا يتطلب 10 إجراءات وشهرًا واحدًا أكثر مما يتطلبه في استراليا التي صنفت ثلاثة على قائمة سهولة تأسيس شركة أعمال. والأسباب الرئيسية للتأخير هي إجراءات تسجيل الشركة في الدوائر الضريبية، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية. إذ يستغرق فرض تطبيق أحكام أي عقد 961 يوماً في المتوسط. وهذا أسرع من أي مكان آخر في جنوب آسيا، ولكنه أبطأ من البرازيل (616 يوماً) ومن هونغ كونغ، الصين (211 يوماً)، وهي الرائدة العالمية في سهولة فرض تطبيق أحكام العقود. وبالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى فيسائر أنحاء العالم، تختلف المدن الهندية أكثر ما تختلف في سهولة إغلاق الشركات ودفع الضرائب.

تعاني دراسة "ممارسة الأعمال في الهند عام 2009"، من التقصير في مجالات معينة. فالتصنيفات الواردة في هذا التقرير لا توفر القصة الكاملة بالنسبة لبيئة الأعمال في الاقتصاد. ولا تشمل المؤشرات كافة العوامل المهمة لممارسة الأعمال، مثل أحوال الاقتصاد الكلي، والبنية التحتية، ومهارات القوى العاملة، أو الأمن. لكن التحسينات في تصنيف مرتبة الاقتصاد تشير بالفعل إلى أن الحكومة تخلق بيئة تنظيمية متباينة مع

Additional Resources

A selection of books, articles, and Web sites

eds. *Developing Cultures: Case Studies*. New York, NY: Routledge, 2006.

Henderson, Sarah L. *Building Democracy in Contemporary Russia: Western Support for Grassroots Organizations*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2003.

Johnston, Michael. *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*. Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 2005.

Krastev, Ivan. *Shifting Obsessions: Three Essays on the Politics of Anticorruption*. Budapest, Hungary: Central European University Press, 2004.

Leeson, Peter T. "An-arrrgh-chy: The Law of Economics of Pirate Organization." *Journal of Political Economy*, vol. 115, no. 6 (2007): pp. 1049-1094.

Mandelbaum, Michael. *Democracy's Good Name: The Rise and Risks of the World's Most Popular Form of Government*. New York, NY: Public Affairs, 2007.

Mungiu-Pippidi, Alina. "Corruption: Diagnosis and Treatment." *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 3, July 2006, pp. 86-100.

Oppenheim, Lois H. *Politics in Chile: Socialism, Authoritarianism, and Market Democracy*. 3rd ed. Boulder, CO: Westview Press, 2007.

Rojas-Suarez, Liliana, and Nancy Birdsall, eds. *Financing Development: The Power of Regionalism*. Washington, DC: Center for Global Development, 2004.

Rojas-Suarez, Liliana, ed. *Growing Pains in Latin America: An Economic Growth Framework as Applied to Brazil, Colombia, Costa Rica, Mexico, and Peru*. Washington, DC: Center for Global Development, 2009.

Root, Amanda. *Market Citizenship: Experiments*

BOOKS AND ARTICLES

Åslund, Anders. *How Capitalism Was Built: The Transformation of Central and Eastern Europe, Russia and Central Asia*. New York, NY: Cambridge University Press, 2007.

Balme, Richard and Didier Chabanet. *European Governance and Democracy: Power and Protest in the EU*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2008.

Baum, Matthew A., and David A. Lake. "The Political Economy of Growth: Democracy and Human Capital." *American Journal of Political Science*, vol. 47, no. 2 (2003): pp. 333-347.

Comeau, Ludovic Jr. "Democracy and Economic Growth: A Relationship Revisited." *Eastern Economic Journal*, vol. 29, no. 1 (2003): pp. 1-21.

Dabrowski, Marek, Ben Slay, Jaroslaw Neneman, eds. *Beyond Transition: Development Perspectives and Dilemmas*. Aldershot, Hants, UK; Burlington, VT: Ashgate, 2004.

De Soto, Hernando. *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else*. New York, NY: Basic Books, 2000.

Doucouliagos, Hristos, and Mehmet Ali Ulubasoglu. "Democracy and Economic Growth: A Meta-Analysis." *American Journal of Political Science*, vol. 52, no. 1 (2008): pp. 61-83.

Gerring, John, William T. Barndt, and Philip Bond. "Democracy and Growth: A Historical Perspective." *World Politics*, vol. 57, no. 3 (2005): pp. 323-364.

Harrison, Lawrence E. *The Central Liberal Truth: How Politics Can Change a Culture and Save It from Itself*. New York, NY: Oxford University Press, 2006.

Harrison, Lawrence E., and Peter L. Berger,

inequality and to making globalization work for the poor.
<http://www.cgdev.org/>

Center for the Study of Democracy (CSD)
CSD at the University of California, Irvine, sponsors research and education aimed at improving the democratic process in the United States and expanding democracy around the world.
<http://www.democ.uci.edu>

Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)

COMESA, through its 19 member states, works to achieve sustainable economic and social progress through increased cooperation and integration in all fields of development, including trade, customs and monetary affairs, transport, communication and information technology, industry and energy, and environment and natural resources.

<http://www.comesa.int/>

The Corporate Council on Africa (CCA)

A Washington-based initiative that partners U.S. businesses with small to medium operations in southern Africa, the CCA has enabled more than US \$1.5 billion in transactions and created more than 17,000 jobs in the decade of its existence.
<http://www.africacncl.org>

Economic Strategy Institute (ESI)

ESI is dedicated to assuring that globalization works with market forces to achieve maximum benefits rather than distorting markets and imposing costs.
<http://www.econstrat.org>

Endeavor.org

Endeavor is a 10-year-old, U.S.-based organization that gives entrepreneurs in emerging economies advice, guidance, and support to launch high-impact businesses that will lead to economic development in their communities.
<http://endeavor.org>

Global Integrity

Global Integrity provides in-depth reports on the state of public integrity and corruption in 25 countries.
<http://www.globalintegrity.org/2004/country.aspx>

Globalisation Institute

This think tank was founded in 2005 with the aim of examining how globalization can be harnessed to work for the world's poorest people.
<http://www.globalisationinstitute.org/index.php>

in *Democracy and Globalization*. Los Angeles, CA: Sage, 2007.

Shin, Doh Chull, and Russell J. Dalton, eds.
Citizens, Democracy, and Markets Around the Pacific Rim: Congruence Theory and Political Culture. New York, NY: Oxford University Press, 2006.

Stahler-Sholk, Richard, Harry E. Vanden, and Glen David Kuecker, eds. *Latin American Social Movements in the Twenty-First Century: Resistance, Power, and Democracy*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2008.

Tavares, Jose, and Romain Wacziarg. "How Democracy Affects Growth." *European Economic Review*, vol. 45 (2000): pp. 1341-1378.

West European Politics in the Age of Globalization [by] Hanspeter Kriesi ... [et al.]. Cambridge, UK; New York, NY: Cambridge University Press, 2008.

INTERNET SITES

U.S. Government

Millennium Challenge Corporation
<http://www.mcc.gov/>

Overseas Private Investment Corporation (OPIC)
<http://www.opic.gov>

U.S. Agency for International Development (USAID), Global Development Commons
http://www.usaid.gov/about_usaid/gdc/

U.S. Department of Commerce, International Trade Administration
<http://trade.gov/index.asp>

U.S. Department of State, Office of Development Finance
<http://www.state.gov/e/eeb/efd/odf/index.htm>

Private Sector

Center for Global Development (CGD)
CGD is an independent, nonprofit policy research organization that is dedicated to reducing global poverty and

eJournal USA: "Entrepreneurship and Small Business," vol. 11, no. 1 (January 2006)
<http://www.america.gov/publications/ejournalusa/0106.html>

eJournal USA: "Markets and Democracy," vol. 13, no. 6 (June 2008)
<http://www.america.gov/publications/ejournalusa/0608.html>

eJournal USA: "Transforming the Culture of Corruption," vol. 11, no. 12 (December 2006)
<http://www.america.gov/publications/ejournalusa/1206.html>

Human Rights in Brief. Washington, DC: U.S. Department of State Bureau of International Information Programs.
<http://www.america.gov/publications/books/human-rights-in-brief.html>

The Power of the Poor With Hernando de Soto (2009)
<http://www.ild.org.pe/news/the-power-of-the-poor-PBS>

Running time: 60 minutes
Producer: Free to Choose Media; John Templeton Foundation
Summary: TV documentary examines how Hernando de Soto's ideas and the ILD's legal reforms in Peru helped defeat terrorism and assisted other developing nations around the world in their own fight against poverty, exclusion, and terrorism.

Wide Angle: Ladies First (2005)

Running time: 55 minutes
Producer: WNET Wide Angle
Summary: This film depicts Rwanda as a model of feminist opportunity because of a constitution that mandates women hold at least 30 percent of all positions in government and other decision-making positions.

PUBLICATIONS FROM THE BUREAU OF INTERNATIONAL INFORMATION PROGRAMS

Democracy in Brief. Washington, DC: U.S. Department of State Bureau of International Information Programs.
<http://www.america.gov/publications/books/democracy-in-brief.html>

جديد على فيسبوك



تواصل مع العالم



مجلة شهرية متقدمة بعدة لغات

<http://america.gov/ar/publications/ejournalusa.html>

مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية